مبادرة الإصلاح العربي
ARI

سلسلة مسارات الشباب

المفاهيم السياسية لدى الشباب في تونس فيما بعد عام 2011:

التعهدات المقطوعة للأجيال (Y) و(Z)

زياد بوسن

عن الكاتب

زياد بوسن زميل باحث بفريق مبادرة الإصلاح العربي في تونس، وهو ناشط تونسي وباحث في مجال الحوكمة والسياسات العامة وحقوق الإنسان. تركز أبحاثه على الإصلاحات المؤسسية والقانونية في السياقات الانتقالية. زياد حاصل على الماجستير في القانون الدولي (بناء دولة ما بعد الصراع وإعادة الإعمار) من جامعة إيكس مارسيليا بفرنسا.

© 2022 مبادرة الإصلاح العربي | جميع الحقوق محفوظة.

CC BY NC SA

يسمح هذا الترخيص للقائمين بإعادة الاستخدام بتوزيع المواد وإعادة دمجها وتكييفها والبناء عليها بأي وسيط أو تنسيق لأغراض غير تجارية فقط، وطالما يتم الإسناد إلى المنشئ. إذا قمت بإعادة مزج المواد أو تكييفها أو البناء عليها، فيجب عليك ترخيص المواد المعدلة بموجب شروط مماثلة.

الصورة: ناشطة تونسية خلال احتجاج على عنف الشرطة في تونس، تونس، 18 حزيران/يونيو 2021.
©EPA-EFE/محمد مسارا

أيار/مايو 2022

خلاصة موجزة

تسعى هذه الدراسة للإسهام في فهم الشباب في تونس، بغية التوصل لفهم أفضل لرؤيتهم للسياسة وللتحول الديمقراطي في البلاد، وتطلعاتهم وأولوياتهم تجاه أنفسهم وبلادهم، وكذلك لفهم عملية التنشئة الاجتماعية السياسية. تنطلق دراستنا من فرضية كون فهم الشباب التونسي اليوم يتضمن الإقرار بأن هناك جيلين مختلفين من الشباب: أولئك الذين قادوا الثورة أو شاركوا فيها مشاركة فعالة (الجيل «Y»، من 26 إلى 35 عامًا) وأولئك الذين لم يبلغوا سن الرشد إلا في أعقاب بداية الانتقال السياسي (الجيل «Z»، من 18 إلى 26 عامًا). ونحن نفترض وجود اختلافات بين الأجيال بين هاتين الفئتين من الشباب من حيث تصوراتهم واهتماماتهم السياسية، والتي بدورها تعكس مواقفهم على اختلافها لدى قيام الثورة.

ومن أجل وضع أيدينا على الاختلافات بين الأجيال لدى الشباب، خضعت المجموعتان للدراسة من خلال تنظيم فريق «مبادرة الإصلاح العربي» لـ 12 مجموعة تركيز في ست بلديات مختلفة في أنحاء البلاد، بالشراكة مع جمعية «حومتنا» بالنسبة لبلديات مجاز الباب والقصرين وفوسانة، وكذلك بالشراكة مع جمعية «We Start» بالنسبة لبلديات القيروان وحاجب العيون والشبيكة. وهكذا ا في كل مرة، دُعي شباب ينتمون إلى كل من المجموعتين للإجابة على أسئلة تتعلق بذكرياتهم لفترة ما قبل وما بعد عام 2011، وقيمهم وتوقعاتهم، وكذلك أولوياتهم وتقييمهم للخدمات التي تقدمها الدولة.

نجد من بين أهم الاستنتاجات، أن الشعور بالانتماء لجيل منفصل لا يسرى على الجميع؛ إذ يبدو أن أعضاء المجموعة «Y» لديهم شعور بالانتماء لفئة جيلية مختلفة عن المجموعة «Z»، والتي يستشعر أعضاءها بالمقابل بعض الاختلافات الضئيلة أو لا يستشعرون شيئًا على الإطلاق. تتعلق الاختلافات التي ذكرتها المجموعة «Y» بنمط الحياة أو اللغة المُتحدث بها أو المرجعيات الثقافية أو كذلك العلاقة بما استجد من تقنيات. ومع ذلك، اتفقت كلتا المجموعتين «Y» و«Z» على أن الاختلافات التي يجدونها مع جيل الوالدين/الأكبر سنًا (البالغة أعمارهم 35 عامًا فأكثر) أكبر بكثير، كما أكدت المجموعتان «Y» و«Z» أيضًا على أن الاختلافات تنصب أكثر ما تنصب على بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية، وليس على الاختلافات العمرية أو الجيلية.

وفي الوقت ذاته، أظهر البحث وجود اختلافات بين الأجيال فيما يتعلق بالماضي. وبينما اتفقت المجموعتان على تقييم الوضع السياسي للبلاد ووصفه بالسلبية في المجمل، أظهر المشاركون في المجموعة «Z» أنهم لا يتذكرون على الوجه الأكمل الوضع في تونس فيما قبل عام 2011 وفيما يتعلق بأحداث عام 2011. وعلاوة على ذلك، ارتأى المشاركون في المجموعة «Z» عناصر أكثر إيجابية في فترة حكم بن علي أكثر من تلك الموجودة اليوم (كالهدوء والأمن والازدهار). بيد أن المجموعة «Y» تعتبر أكثر تباينًا في تقديراتها المتعلقة بالماضي.

وفضلًا عن ذلك، أظهر البحث اختلافات بين الأجيال فيما يتعلق بالمستقبل الاجتماعي والمهني، والذي يراه المشاركون في المجموعة «Y» بصورة أكثر سلبية عن أولئك المشاركين في المجموعة «Z». وعلى ما يبدو فأن هؤلاء الأشخاص أقل ميلًا لمغادرة البلاد إذا ما أتيحت لهم الفرصة.

ومع ذلك، فليس ثمة اختلافات بين الأجيال فيما يتعلق بالسياسة الحالية. بينما تنظر كلتا المجموعتين إلى دور الأحزاب والقادة السياسيون بشكل عام نظرة متدنية، باستثناء بعض الشخصيات السياسية غير النمطية مثل قيس سعيد. وينظر أعضاء كلتا المجموعتين كذلك إلى الديمقراطية في الأغلب الأعم على أنها مفهوم مبهم، ليس ذي تأثير حقيقي على حياتهم اليومية ولا أساس له في المناهج المدرسية التونسية. أما أكثر القيم التي ذُكرت هي قيم الاحترام والأخلاق والعدالة والمساواة بين جميع المواطنين والمواطنات.

وفيما يتعلق بالأولويات الخاصة بتونس، اعتبرت كلتا المجموعتين نقص وعي السكان حول أهم التحديات التي تواجهها البلاد كأحد أوجه القصور الرئيسية في الوضع الحالي. ومن بين الأولويات الأخرى التي حددتها المجموعتان، يُذكر: الإصلاحات المؤسسية (إنشاء المحكمة الدستورية، تطبيق الدستور أو تعديله، سحب القوانين، التغييرات البرلمانية، التغييرات التي تطرأ على الحكومة، إلخ)، والقضايا الاقتصادية (الإصلاحات الاقتصادية، تشجيع ريادة الأعمال، الاستثمار العام والأجنبي، وما إلى ذلك)، وكذلك مكافحة الفساد والاقتصاد الموازي (مزيد من السيطرة على الأسواق العامة، ومكافحة الفساد الصغير، والسيطرة على الواردات غير المشروعة وغيرها). وفي الأخير، أجمعت المجموعتان معًا على حالة القطاع الصحي المتردية وأوجه الضعف الكبرى التي يعاني منها.

وأخيرًا، يبدو تقييم القطاع التعليمي أكثر تباينًا بحسب الظروف المحلية المحيطة به. وبالمثل، كان تقييم وسائل النقل إيجابيًا إلى حد ما مع وجود فوارق كبيرة بين المناطق الحضرية وتلك الريفية.

وفي نهاية المطاف، سلط البحث الأضواء على العديد من نقاط الاختلاف والتوافق بين المجموعتين «Y» و«Z»، وكذلك أيضًا داخل كل مجموعة. ويبدو أنه من الصعب من خلال الاعتماد على مجموعات التركيز وضع حدود صارمة بالاعتماد على أساس جيلي بحت. إن الاختلافات الملحوظة أكثر تعقيدًا وتستند إلى عوامل جغرافية واجتماعية واقتصادية وربما أكثر من أي شيء آخر، تستند إلى عوامل فردية كذلك، حيث تحدد تجربة جميع المواطنين رجالًا ونساءً آرائهم وتصورهم للعالم المحيط والحيز العام. وقد تكمن أسباب ذلك في أساليب التنشئة الاجتماعية السياسية للشباب ممن شملهم الاستقصاء هنا. وسبق أن حددنا تحديدًا واضحًا أن المناقشات التي تجري ضمن العائلة أو بين الأصدقاء، والشبكات الاجتماعية، والتفاعلات الاجتماعية هي أول وسيلة لتعلم القيم والديمقراطية، أكثر بكثير من المدرسة أو الجامعة. كان من المتوقع إيجاد اختلافات في هذا المستوى بين الجيل «Y» (الذين أتموا تعليمهم قبل 2011) والجيل «Z» (الذين انتهوا من دراستهم بعد 2011). ومع ذلك، يبدو أن المناهج الخاصة بالديمقراطية (التربية الوطنية والفلسفة واللغات) قد تغيرت قليلاً أو لم تتغير على الإطلاق في محتواها وفي تأثيرها على التلاميذ عند مجيء الثورة.

وعلى أي حال، تنصب نقطة التقارب الأكثر وضوحًا على هذا التصور السلبي للوضع الحالي في البلاد. ويُجمع الشباب الذين التقيناهم على النقد اللاذع للمشهد السياسي وممثليه، كما اتفق الجميع من الجنسين على ملاحظة ضعف الخدمات العامة الحيوية وكذلك على عدم كفاءة المؤسسات السياسية في البلاد.

ومع ذلك، فإن الاختلاف الرئيسي ينصب حول المستقبل، الذي ينظر إليه المشاركون من المجموعة «Z» بتفاؤل أكثر من أولئك في المجموعة «Y». لقد حاولنا تحليل وفهم وشرح هذا التصور الأكثر إيجابية للمستقبل من خلال معيشة أعضاء المجموعة «Y» الذين يعتبرون أنفسهم «جيلًا تم التضحية به»، على عكس أعضاء المجموعة «Z» الذين لا يزالون نسبيًا على مقاعد المدارس الثانوية والجامعات.

المنهجية

مثل غالبية الدراسات التي أجريت حول هذا الموضوع في المنطقة، اعتمدنا تعريفًا واسعًا لمصطلح «الشباب»، كما نظرنا بعين الاعتبار أيضًا لمعايير الأجيال، التي تميز بين فئتين عمريتين: المجموعة الأولى الأكبر سنًا المكونة من المشاركين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و25 عامًا (الجيل «Z») والمجموعة الثانية من المشاركين الذين تتراوح أعمارهم بين 26 و35 عامًا (الجيل «Y»).

تمت دراسة هذه المجموعات من خلال 12 مجموعة تركيز نظمها فريق «مبادرة الإصلاح العربي» في ست بلديات مختلفة في البلاد، بالشراكة مع جمعية «حومتنا» بالنسبة لبلديات مجاز الباب والقصرين وفوسانة، وكذلك بالشراكة مع جمعية «We Start» بالنسبة لبلديات القيروان وحاجب العيون والشبيكة. وهكذا في كل مرة تم جمع الشباب معًا الذين ينتمون إلى كل مجموعة على حدة للإجابة على الأسئلة المتعلقة بذكرياتهم قبل وبعد عام 2011، وحول قيمهم وتوقعاتهم، وكذلك حول أولوياتهم وتقييم الخدمات التي تقدمها الدولة.

ضمت كل مجموعة ما بين 8 إلى 12 شابًا من البلدية أو المنطقة المجاورة لها. وفي المجمل، جمعت مجموعات التركيز 109 مواطنًا ومواطنة من الشباب، وهم 57 ينتمون إلى الجيل «Y» و52 ينتمون إلى الجيل «Z». واستغرقت الاجتماعات ما بين ساعة وأربعين دقيقة وثلاث ساعات وعشرة دقائق، وسُجلت بواسطة المسجل الصوتي. طرح أحد أعضاء الفريق لتيسير إجراء المحادثات الأسئلة والتفاعل مع المشاركين بينما قام آخر بتدوين المداخلات.

في بداية كل اجتماع، قمنا بتوزيع صحيفة بيانات اجتماعية وديموغرافية على كل مشارك. تختص المعلومات المطلوبة بالعمر والجنس والوضع المهني ومستوى التعليم والانتماء لمنطقة حضرية أو ريفية واحتمال وجود إعاقة ما. ظلت جميع الصحائف مجهولة الهوية ومشفرة.
نُظمت مجموعات التركيز الـ12 على أساس الاستبيان نفسه الذي تم تطويره بالاعتماد على استعراض الكتابات وعلى تحليل السياق، الذي سبق إجراؤهما في بداية المشروع. طُرحت الأسئلة نفسها على جميع المجموعات بغض النظر عن المكان (ست بلديات) أو العمر (الجيلين «Y» و«Z»). وأتاح لنا ذلك رسم الخطوط العريضة الأولى لأوجه التقارب والاختلاف حول مكانة الشباب والشابات في تونس وتصوراتهم عن بيئتهم الاجتماعية والسياسية.

	الجيل ”Y“			الجيل ”Z“		
المكان	النساء	الرجال	الإجمالي	النساء	الرجال	الإجمالي
القيروان	5	5	10	4	4	8
حاجب العيون	5	5	10	5	5	10
الشبيكة	4	4	8	4	4	8
القصرين	4	5	9	4	4	8
فوسانة	8	4	12	5	4	9
مجاز الباب	4	4	8	5	4	9
الإجمالي	30	27	57	27	25	52

وبالتوازي مع مجموعات التركيز، أجرى فريق البحث أيضًا مقابلات شبه منظمة مع 10 من مستشاري المجالس البلدية من شباب البلديات الست ومع رئيس البلدية. ورُفعت نتائج هذه المقابلات في وثيقة منفصلة.

نتائج مجموعات التركيز

القسم 1: هل يوجد شعورٌ بالانتماء إلى أجيال مختلفة؟

يتطرق السؤال الأول إلى الاختلافات القائمة بين الأجيال وينطلق من التأكيد على وجود تباينات معتبرة تخص عدة جوانب تميز الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 26 و35 عامًا (الجيل Y) والذين تتراوح أعمارهم بين 18 و25 عامًا (الجيل Z) اليوم في تونس العاصمة.

وقد سجلنا اختلافات ملحوظة بين المجموعات، يمكن تلخيصها على النحو التالي: أجمع غالبية المستجيبين المنتمين إلى جميع المجموعات على أن هذا التأكيد، يصح بدرجة أكبر لو تعلق الأمر بمقارنة فئة الشباب (18 إلى 35 عامًا) بجيل آبائهم (من 45 إلى 70 عامًا).

«عاش أفراد الجيل الذي سبقنا، فترة من الزمن كانوا محدودي الاطلاع، جامدي الفكر، حتى عندما يتعلق الأمر بمجرد التعبير عن رأيهم أو التحرك. وحتى عندما تدور فكرة ما في رؤوسهم، كان عليهم التفكير فيها مليًا، قبل التعبير عنها، أما نحن فلا، كنا صغارًا في الفترة التي عاشها من سبقنا، لكن الفترة التي أعقبت الثورة، كانت فترة يمكننا فيها التفكير كما نريد، وقول ما نريده، والتصرف كما نريد. يمكنك التحدث عن أي شيء، وكلها أشياء، غالبًا ما يتفادى الذين تتراوح أعمارهم بين 30 إلى 35 التطرق إليها في مناقشاتهم. هذا هو الاختلاف الأكبر بيننا». (ذكر، 22 عامًا، الشبيكة)

تدل هذه الإجابات إلى أن المشاركين في مجموعات Y يشعرون باختلافات ملحوظة مقارنة بالأصغر سنًا منهم، في حين لا يشعر المشاركون في مجموعات Z بهذه الاختلافات عندما ينظرون إلى الأكبر منهم سنًا من الجيل Y. ترتبط هذه الاختلافات وفقًا لمجموعات Y باللغة المستخدمة، وبطريقة ارتداء الملابس، والموسيقى التي يُستمَع إليها أو الأنشطة المُمَارسة (الهوايات). «نحن جيل الوسط، نحن مختلفون عن جيل 18 عامًا وجيل الأربعين من العمر؛ لقد نشأنا في ظل النظام القديم الذي أثر علينا ثقافيًا واجتماعيًا، بينما الجيل الجديد وجد نفسه يعيش في ظل ثقافة جديدة (ما بعد الثورة)» (ذكر، 33 عامًا، القصرين)

«هناك فرقٌ حتى في التسميات: يُطلق على هذا الجيل اسم «جيل الثورة» أو «جيل الإنترنت». هناك فرق ثقافي واجتماعي واقتصادي. الشباب الأصغر سنًا، الذين تقل أعمارهم عن 20 عامًا، هم جيل وسائط التواصل الاجتماعي، من فيسبوك، وماسنجر، وانستاغرام؛ إنهم مدمنون على الإنترنت، فهم لا ينشطون اجتماعيًا ولا يهتمون بدراستهم. وطريقتهم في التعبير عن أنفسهم، والتحرك، تمر حصريًا عبر الشبكات الاجتماعية». (أنثى، 35 عامًا، القصرين)

«هناك اختلاف في نمط الملابس التي يرتدونها، وطريقة التحدث والموسيقى التي يستمعون إليها وتصفيفات الشعر والأفكار ليست هي نفسها. لا يزال الشباب يشعرون أنه باستطاعتهم فعل أي شيء. أنا أكثر صرامة، لا بد لي أن أفكر في المستقبل، الأمر مختلف بالنسبة لشاب من هذا الجيل، يتفوهون بكلمات بذيئة. فمن الطبيعي أن يختلف كل جيل عن الجيل السابق. يمكننا أن نتعايش ونتواصل مع بعضنا البعض، لكن، لا يمكننا إقناع بعضنا البعض». (ذكر، 26 عامًا، مجاز الباب)

وسط المشاركين الذين لم يشعروا بأي اختلافات معتبرة، نجد الجواب القاطع التالي:

«لا أشعر بأي فرق، سواء مع الكبار أم الأصغر سنًا. الأساس هو الأسرة، وبين أفراد أسرتي، نفكر جميعًا بالطريقة نفسها، السن لا يهم. هذا بالنسبة لداخل البيت، ثم في الخارج أيضًا، سواء في البلدية التي أقطن فيها، أم وسط المجتمع المدني الذي أتحرك فيه، لا أشعر بأي فرق، بل أشعر أحيانًا بأنني أصغر من الشباب الذين يبلغون 20 عامًا من العمر». (أنثى، 29 عامًا، فوسانة)

غير أن هذه المسألة قد أثارت جدلاً بشكل منهجي: في كل مجموعة من المجموعات، أثار شخصٌ واحدٌ على الأقل اختلافات ملحوظة. يتعلق الأمر بشكل عام، بمشاركين ينتمون إلى الجيل Y والذين يشعرون باختلافات في طريقة ارتداء الملابس (الإجابات الأكثر تكرارًا) عن الأشخاص الذين ينتمون إلى الجيل Z. وبرز عنصرٌ آخر في النقاش، غالبًا ما يتم تناوله، وهو الصلة بعالم التكنولوجيا وخاصة، استخدام الهواتف الذكية من جهة، والربط بالشبكات الاجتماعية من ناحية أخرى. أعرب جيل Y عن شعورهم بالانتماء إلى عصر (أو عاشوا) في عصر كانت غائبة عنه هذه الوسائل التكنولوجية، عصرٌ شكل حياتهم قبل أن تجذبهم «أمواج الإنترنت». بالنسبة لهم، فإن الأشخاص الذين ينتمون إلى الجيل Z وُلِدوا وترعرعوا مع الإنترنت وبما أنهم لم يعرفوا قط العالم بشكل مختلف، فقد استوعبوا بسهولة ومهارة كبيرتين التطورات الرقمية، أكثر بكثير من الأكبر سنًا منهم.

«كل جيل له خصوصياته ويتميز عن غيره من الأجيال. والاختلاف الأكبر هنا، هو التكنولوجيا. نحن نشأنا في فترة، إذا كنتَ تريد أن تستمتع بوقتك، والترفيه عن نفسك، لم يكن أمامك سوى أن ترتدي ملابسك الرياضية للعب كرة القدم في الشارع. جيل اليوم، لديهم الإنترنت، ولديهم الألعاب الإلكترونية. منذ أكثر من سنتين، لم أصادف أحدًا يلعب كرة القدم في الحي، باستثناء خلال شهر رمضان. ومن هنا ينشأ الاختلاف في الأفكار والأهداف وفي كل شيء. نحن، فيما مضى، كان لدينا أمل أن نعثر بعد الدراسة، على وظيفة، وما إلى ذلك. أما اليوم، فمنذ مرحلة المدرسة الابتدائية، يعتقد أطفال هذا الجيل أن المدرسة لن تقودهم إلى أي شيء، وبالتالي يبحثون عن حلول أخرى». (ذكر، 26 عامًا، القصرين)

أخيرًا، اتجهت الأجوبة البارزة نحو فكرة مفادها أن الاختلافات في نمط الحياة لا ترتبط حتمًا بالعمر (بسبب صراع محتمل بين الأجيال) وإنما تتعلق بمعايير اجتماعية (المناطق الداخلية مقابل السواحل، المناطق الريفية مقابل المناطق الحضرية، أحياء الطبقة الشعبية مقابل أحياء الأثرياء، إلخ) أو الاقتصادية (بحسب دخل الأسرة، الحالة الاجتماعية، البطالة، الديناميكيات الاقتصادية للمنطقة، إلخ).

«يمكنني أن أكون مختلفًا عن جيلي. في فبلاط [قرية محافظة بالقرب من مجاز الباب]، لديهم عقلية جد مختلفة عنا، إنها مسألة

محيط وظروف معيشية محددة». (أنثى، 18 عامًا، مجاز الباب)

«لا يتجلى فارق السن بالضرورة وفقًا لعمر الأشخاص، يمكن أن تكون في العمر نفسه ولديك آراء مختلفة. في بعض الأحيان، يمكنك تعلم الكثير من الصغار، حتى أكثر مما تتعلمه من الكبار». (أنثى، 22 عامًا، حاجب العيون)

«حتى نحن لسنا متماثلين، حتى داخل الجيل نفسه. قد تجد فتاة في العمر نفسه، تعيش في سوسة أو صفاقس أكثر اختلافًا عني، مما هي عليه مراهقة هنا في بلدتي». (أنثى، 27 عامًا، مجاز الباب)

القسم 2: النظرة إلى السياسة في السنوات العشر الماضية – المسار، المؤسسات والجهات الفاعلة

سمحتْ انطلاقة مجموعات التركيز بالكشف عن تصوّر المشاركين بشأن الفترة التاريخية الأخيرة في تونس. تمحور السؤال الأول على النظرة العامة للنظام القديم، ثم ركز سؤال آخر على التصوّر (الإيجابي أو السلبي، بدرجات متفاوتة) الخاص بكل حدث بدءً من تاريخ 14 كانون الثاني/يناير 2011، حتى الانتخابات الرئاسية والتشريعية الأخيرة في 2019، مرورًا بالمسار الدستوري، وانتخاب الرئيس السابق الباجي قائد السبسي في عام 2014 وأول انتخابات بلدية ديمقراطية في عام 2018.

مما لا شك فيه، أن طلب تقييم شامل يخص حدثًا تاريخيًا، حتى لو كان حديث العهد، يشكل تحديًا على جميع المستويات. ما الذي نريد تقييمه بالضبط؟ يتعلق الأمر هنا بجمع تصوّرات المشاركين حول أهمية هذا الحدث أو الديناميكيات، في سياق مرحلة انتقال البلد. وتتيح الردود على هذه الأسئلة، أيضًا إمكانية قياس درجة إطّلاع المشاركين فيما يتعلق بالحياة السياسية ودرجة اهتمامهم بالتغيرات والتطورات المؤسسية.

سمح هذا القسم أيضًا بالعودة إلى تصوّر الشباب للحياة العامة والسياسية في تونس. وكان الهدف من الأسئلة المطروحة، تقييم ومناقشة حالة المشهد السياسي، ودرجة الثقة لديهم في المؤسسات القائمة، والرؤية فيما يتعلق بالدور الذي تضطلع به الجهات الفاعلة المختلفة (الأحزاب السياسية، الجمعيات، النقابات، وسائل الإعلام).

تَبينَ بوضوح أن المشاركين من المجموعتين، وبصرف النظر عن عامل السن، ينظرون إلى المشهد العام والسياسي بشكل سلبي للغاية. وينظرون إلى الفاعلين السياسيين على أنهم المسؤولون الرئيسيون عن حالة التدهور في البلاد وداخل المؤسسات، ويُحمّلون القادة والأحزاب السياسية أكبر قدر من المسؤولية وينظرون إليهم بشكل سلبي للغاية. لكن، بالنسبة للجهات الفاعلة الأخرى مثل الجمعيات أو وسائل الإعلام أو النقابات العمالية، تبدو المواقف أقل حدة وجد متباينة، أما بالنسبة للنقابات العمالية، لاحظنا بين أفراد المجموعة Z عددًا كبيرًا من الأشخاص الذين تحفظوا عن الإجابة بسبب جهلهم بمفهوم النقابات وقلة إلمامهم بمعنى الحريات والحقوق النقابية ودور المجموعات المهنية ومجال نشاطها.

فرع 1: تصور ما قبل 2011

إن الملاحظة الأولى اللافتة للنظر هي تلك المتعلقة بالذاكرة الجماعية: لا سيما ما يخص الجيل «Z»، حيث أفادت العديد من الإجابات المقدمة في جميع أنحاء البلديات الست عن نقص واضح في المعرفة في فترة ما قبل 2011. بالنسبة للعديد من المشاركين، لا تتخذ الديكتاتورية أي شكل ملموس، لأنهم كانوا أصغر من أن يتذكروا ذلك، فقد كانت المفاهيم النادرة تأتيهم من القصص التي رواها آباؤهم والأشخاص البالغين في محيطهم.

«نعم، لقد كنا صغارًا في عهد بن علي. لم نكن نفهم. كنا بأمان، لم نسمع أشياء مروعة على شاشة التلفزيون. لم يعد بإمكان العائلات الآن الالتقاء أمام التلفزيون. وعلى الرغم من حدوث أشياء سيئة، إلا أنها، في رأيي، لم تظهر». (أنثى، 21 عامًا، الشبيكة).

«لم أعش في تلك الفترة كثيرًا ولكني أحب النظام القديم. فعشر دنانير كانت كافية للعيش، وكانت الأسرة مترابطة. تريد التحدث؟ تريد أن تتفاخر؟ سوف تُعاقب. كان بن علي يتعاطف مع الفقراء. كان هناك فساد لكنه، كرجل، منحنا الهيبة». (ذكر، 19 عاماً، مجاز الباب).

يطرح هذا النسيان الجماعي «مشكلة ذاكرة» حقيقية تتجسد أيضًا في المناقشات بين المشاركين، وخاصة من المجموعة Y. يعتقد العديد من المشاركين في هذه المجموعة أن فترة ما قبل الثورة كانت فترة هدوء وأمن وازدهار أحبطتها الثورة. يعترف الكثيرون بأن هذه الخطابات مستمدة مما يتناقله كبار السن (الآباء أو الأقارب) أكثر من كونها تنبع من تجربتهم الخاصة أو تجاربهم المعيشية، وأن فكرة زمان مضى من السلام تستند في المقام الأول إلى المقارنة مع السياق الحالي للاضطراب الدائم في المشهد السياسي التونسي (أزمات سياسية، حركات اجتماعية، فضائح، إلخ). ومع ذلك، تعترف المجموعة ذاتها بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، وأن القيود الصارمة ألقت بثقلها على الفضاء المدني، وأن الحياة السياسية عانت من غياب الديمقراطية، لكن الكثيرين يرون أنه الوضع الأفضل بالنسبة للأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الحالية.

«لقد كان الوضع أفضل، كنا نعيش في أمن وأمان، وكان يمكن للفقراء إعالة أنفسهم وتلبية حاجياتهم. لم يتغير نظامي التعليم والصحة منذ عهد بورقيبة. الأمر السلبي في هذا النظام هو عدم وجود الحرية: حرية الصحافة والإعلام وحرية الاختيار والانتخاب ...» (ذكر، 33 عامًا، القصرين)

أفادت المناقشات أن مشاركةً واحدة فقط من الجيل «Z» قد أدركت الانتهاكات العديدة في عهد بن علي أولاً من خلال القصص الشخصية ثم من خلال جلسات الاستماع العامة التي نظمتها «هيئة الحقيقة والكرامة» كإحدى المراحل النهائية لعملية العدالة الانتقالية.

«إنه نظام استبدادي. الجميع يعلم. لقد كان ذلك معروفًا، لا داعي للتظاهر [إنها تتفاعل مع المشاركين الآخرين الذين يأسفون على النظام]، الجميع يعرف ذلك. مجاز ليست مثل العاصمة. فأختي كانت ترتدي النقاب، وقد مزقه رجال الشرطة في الشارع في وسط المدينة. لم نكن نعرف شيئاً في مجاز. لم نكن نعرف شيئًا، لم تقل الأخبار شيئًا. لكن عندما تكون هناك، عندما ترى بأم عينيك، سترى أنه نظام ديكتاتوري. لقد قيل لك «الأكل، والشرب، والنوم». نحن شعب نريد ذلك فقط، لا نريد أن نكون مواطنين. لم تتمكن

من التحدث، لم تتمكن من قول أي شيء. تنتقد فيسجنونك، وبالمناسبة، فقد عرضوهم ذات مرة على التلفزيون، أولئك الأشخاص الذين حكوا كيف ضربتهم الشرطة، وقد حُكم عليهم بالإعدام، ولم نكن نعرف لأنه لم تكن هناك حرية للصحافة، لم يخبرونا بما يجري. والآن نرى حقيقتنا». (أنثى، 18 سنة، مجاز الباب).

فرع 2: تصور الفترة الانتقالية (2011-2021)

تبدو الثورة (17 كانون الأول/ديسمبر 2010 - 14 كانون الثاني/يناير 2011) حدثًا بعيد المنال وأحيانًا غامض في ذاكرة المشاركين في المجموعات الاستطلاعية. يُظهر المشاركون في مجموعات Y مزيدًا من السهولة في تحديد موقعهم ومكانهم وقت وقوع الأحداث، ويصرحون بأنهم شاركوا إلى حد كبير في المظاهرات. كان المشاركون في مجموعات Z في الغالب أطفالاً أو مراهقين صغار، وقد صرحوا بتواجدهم في المنزل في أغلب الأوقات، بعيدين عن المعلومات المتعلقة بالاضطرابات.

وفيما يخص الأسئلة المتعلقة بتصور مختلف الانتخابات التي نُظمت في تونس منذ 2011، فإن نسبة كبيرة من المشاركين يقيّمون هذه المراحل، التي تعتبر أساسية لإرساء الديمقراطية، بشكل سلبي نوعًا ما. يتم التشكيك بشكل خاص في نتيجة كل الانتخابات: إذ يُنظر إلى المرشحين المنتخبين للرئاسة أو البرلمان على أنهم غير أكفاء و/أو غير فاعلين. وقد لوحظت تغييرات قليلة أو نتائج ملموسة (الاقتصاد، والتنمية، ومستوى المعيشة، وما إلى ذلك) من قِبل المشاركين وتم وضع المنطق الانتخابي المرتبط بالديمقراطية بأكمله في المنظور الصحيح.

«حسنًا، إنها بالفعل انتخابات للاختيار، لكن بالنسبة لي، لم يضف أولئك الذين تم انتخابهم أي شيء، إنهم أنانيون. لم تأت هذه الانتخابات بأي نتيجة. (أنثى، 26 سنة، حاجب). الإجراءات الديمقراطية جيدة. كان هذا بالفعل موضوع النقاش، موضوع مناقشتنا الأولى. في الحقيقة فإن الديمقراطية مثيرة، لكن بالنسبة للانتخابات في حد ذاتها... قيس سعيد، حسنًا، كل الشباب انتخبوه، لكن هذا لأنه كان الأقل سوءًا. غير أنه بين الانتخابات والكراسي (تولي المنصب) يتغير الأشخاص. لا أتوقع منه شيئًا لأنه مثل أي شخص آخر». (أنثى، 22 سنة، الشبيكة).

«حتى الآن لم تسفر الانتخابات عن نتائج إيجابية. ليس هناك تغيير. لم نكتسب شيئاً إيجابياً من الانتخابات أو ممن فاز بها». (أنثى، 24 سنة، القصرين)

حظيتْ هذه المناقشات باهتمام كبير في محادثات المجموعتين (Y و Z) ورجح خلالها منحى، تبنَّاه جزء من المجموعة (حوالي الثلث) يدعم الفكرة القائلة بأن الديمقراطية، بما في ذلك الانتخابات، هي شر لا بد منه، بالنظر إلى الماضي الديكتاتوري للبلاد. في حين أخذ الجزء الآخر من المجموعة في الحسبان، آثار الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة التي عانت منها البلاد منذ تاريخ الثورة. لم نلاحظ في هذا الصدد منحى قائم على الفوارق بين الأجيال، لكن سجلنا بدله، مواقف، ارتبطت بالوضع الاجتماعي والمهني (يبدو أن العاطلين عن العمل والموظفين وموظفي الخدمة المدنية ينظرون إلى المشهد بشكل أكثر سلبية من طلاب الجامعات والمدارس الثانوية).

«اللحظة السياسية المدمرة هي عندما تحوّل المجلس التأسيسي، إلى «مجلس ممثلي الشعب»، وكلاهما عديم الفائدة، ولم يضف ذلك التحول أي شيء إيجابي، بل على العكس، جعلنا محل سخرية وخزي أمام الدول الأخرى، وأصبحنا نشعر بالندم على الأشخاص الذين انتخبناهم. إنهم لا يمثلوننا، ولا يمثلون إلا أنفسهم وتصرفاتهم ومبادئهم وما يدعونه من احترام (تصريح بنبرة تهكمية)». (أنثى، 22 عامًا، الشبيكة)

«التجربة الانتخابية فكرة رائعة فعلًا، أصبحنا بفضلها بشرًا لهم الحق في التصويت. ليس الشعب هو من يعيّن الوزراء، ومعظم الانتهاكات الحالية سببها الوزراء أنفسهم». (ذكر، 33 عامًا، القصرين)

يمكن تكملة هذا التقرير بإضافة الملاحظة التالية: يبدو أن الانتخابات الرئاسية الأخيرة (2019) قد أثارت اهتمامًا خاصًا من خلال شخصية الرئيس قيس سعيد، الذي أصبح اسمه يشار إليه بداهةً داخل كل مجموعة، ويُنظر إليه على أنه مختلف عن بقية الشخصيات السياسية ويُعلَّق عليه الأمل في إعادة الاعتبار للقيم الأخلاقية في دواليب السلطة. تتجلى هذه السمة، بشكل مشترك، لدى كلا المجموعتين Y وZ على الرغم من التعليقات السلبية أيضًا تجاهه، أو على وجه التحديد، حول ولايته وسجل حكمه حتى الآن.

«إنه الأقل سوءًا من بين ما كان متاحًا. إلى جانب ذلك، لو كُنا في دولة أخرى، كُنا قد نواجه الكثير من المشاكل، نظرًا لعدم وجود محكمة دستورية بعد وفاة الرئيس السابق. لكن الأمور سارت على ما يرام. النقاش كان جيدًا.» (ذكر، 24 عامًا، الشبيكة)

«لا يصلح أن يكون رئيساً للجمهورية، يمكنه أن يكون رئيساً لمجلس بلدي، أو مدرساً للغة العربية، أو أستاذ تعليم عالي، أو قاضياً، لكن لا يمكنه أن يكون رئيساً. النظام البرلماني هو أصلا غير مناسب للدول العربية. نظام رئاسي شبه ديكتاتوري يكون أكثر نجاعة، فالحرية لا تتوافق مع طبيعة التونسيين. شهدنا العديد من ممارسات الفساد في البرلمان. على سبيل المثال: [اسم النائب] لصّ يقوم بترقية مسؤولين في الجمارك بدلاً من مراقبتهم حول قضايا تهريب السلع. ومع كل احترامي للأشخاص، فلا بد من اشتراط مستوى أكاديمي وجامعي للحصول على مقعد في البرلمان. ممثلو الشعب مكلفون بالدفاع عن المواطنين لحماية حقوقهم، لكن عندما يفتقر النائب في البرلمان المستوى التعليمي الضروري، كيف يمكنه جعل صوت الشعب مسموعًا، وكيف له أن ينقل مطالبهم؟ » (ذكر 33 عامًا، القصرين)

أخيرًا، لاحظنا أيضًا أن مجموعات مدينتي القصرين وفوسانة –قد أشارت بإصرار، إلى المناخ المتردي للحياة العامة في منطقتهم، ولا سيما تلك التي تضررت بفعل العمليات الإرهابية المتعددة في جبال الشعانبي وسمامة، ولكن أيضًا بسبب التوترات الحادة بين الأحزاب السياسية (من قبيل حل المجلس البلدي لفوسانة ثم إعادة انتخاب الرئيس نفسه للمجلس، والتنازع في الصلاحيات في القصرين، بين المجلس البلدي والمحافظ، وما إلى ذلك).

فرع 3: النظرة العامة للحياة السياسية

لاحظنا بشكل عام، شعورًا بخيبة الأمل تجاه المؤسسات القائمة حاليًا في تونس وانعدام الثقة في الفاعلين السياسيين فيما يخص قدرتهم على تقديم حلول مرضية للقضايا الرئيسية المطروحة. هذه الملاحظة المشتركة بين المجموعتين Y وZ تمتد لتشمل أيضًا الحالة الاستثنائية التي تميزه. يُنظر إلى السلطات المحلية على أنها أقرب إلى القضايا الحقيقية التي تخص حياتهم اليومية. يُنظر إلى البلديات المنتخبة في 2018 على أنها أكثر كفاءة أو أنها تستفيد من قدر أكبر من التسامح مِن قِبل معظم المستجيبين، باستثناء المجموعتين في فوسانة، حيث تم حل المجلس في 2019 قبل أن يعاد انتخابه في العام نفسه، نظرًا للانشقاقات الجسيمة التي شلت عمل المجلس ولا تزال مستمرة إلى يومنا هذا.

أعرب قسمٌ كبير من المستجيبين، خاصة ضمن أفراد الجيل Z، عن جهلهم التام بشأن حالة المشهد السياسي وعدم رغبتهم مطلقًا في معرفة مزيد عن الديناميكيات السياسية الحالية وتحليلها. في حين أبانت المجموعات المنضوية في الجيل Y عن استعداد أكبر للاهتمام بالقضايا السياسية.

«من موقعي البعيد عما يجري، لا يمكنني الحكم عليه. يُحكم عليه سلبًا، لأنه من بعيد يبدو سيئًا. لكنني أعتقد لو كنتُ بداخله، قد أجد مصلحة في المشاركة». (ذكر، 22 عامًا، الشبيكة)

«السياسة في تونس ليست سياسة تخطيط بل هي سياسة مصالح. أصبحت السياسة في تونس عبارة عن نشاط على منصة فيسبوك على الهواء، إذا كنتَ، من مستخدمي البث المباشر على فيسبوك، يكون حليفك النجاح. إنها مجرد كلمات، يتحدثون كثيرًا لكنهم لا يفعلون شيئًا. لو استثمروا أموال النهضة لخدمة البلاد، لما وُجِد فقراء في تونس». (ذكر، 27 عامًا، الشبيكة)

«السياسة في تونس اليوم، وفق ما نقرأه ونشاهده في وسائل الإعلام، توجد في وضع كارثي، 217 حزبًا، أحزاب قريبة من بعضها البعض، لو كان لدينا حزب بـ 90 مقعدًا لكان الحال أفضل. ماذا ستعطينا الديمقراطية؟ الديمقراطية في تونس، ستعيد لنا عبير وسيف وهي مجرد هراء انتخابي. الشيء الجيد الوحيد هو انتخاب الرئيس من قِبل 3 ملايين شخص. تُحدِث نفسك وتقول سيكون رئيسًا جيدًا وما إلى ذلك، لكن في الوقت نفسه، نشاهد توقيف الوزراء لأن الرجل يعرقل كل شيء، العجوز لا يهتم بالدولة. إنهم يصنعون أفلامًا لكسب الأصوات». (ذكر، 36 عامًا، مجاز الباب)

من بين المعنيين، برز إجماع حول التصور السلبي للمشهد السياسي التونسي، بين المستطلعين، عبْر البلديات الست وسط المجموعتين الخاصة بالجيلين. يُنظر بشكل عام إلى الفاعلين السياسيين الوطنيين على أنهم فاسدون أو غير فاعلين. لكن، هذا التقييم السلبي تخِف حدته، عندما يتعلق الأمر بالجهات الفاعلة المحلية (الأحزاب والمرشحين) التي تعتبر أقرب إلى المشاكل الحقيقية للمواطنين وأكثر اهتمامًا بها.

«وضعٌ رديء بأتم معنى الكلمة، لا أحد يعرف إلى أين نتجه. السياسيون لا يحترمون أي شيء، لا احترام للآراء المتباينة لدى خصومهم السياسيين، ولا للمواطنين الذين يفترض استشارتهم لمعرفة رأيهم، ولا لأي شخص هم مطالبون بالمساءلة أمامه. الوضع يزداد تدهورًا». (أنثى، 18 عامًا، حاجب العيون)

«السياسة في تونس هي في خدمة المصالح الشخصية، فيما يخص حزب النهضة الحاكم (أوضح هنا، إذا أطلق الشخص لحيته أو ارتدت المرأة الحجاب فهذا لا يعني أننا من أنصار النهضة، فأنا لستُ كذلك). تقول الأحزاب أنها ناضلت ضد حكم بن علي، فماذا قدمت إذن للتونسيين عندما وصلت إلى السلطة؟ يبدو أن مشكلتهم الوحيدة كانت تختصر في بن علي. جميع أنصار النهضة هنا في القصرين، ظفروا بوظائف، وأنا أعرف خريجًا شابًا من النهضة وجد وظيفة مباشرة، إنهم يخدمون مصالحهم فقط، وتملأ قلوبهم الأحقاد، ويحاولون الآن الاستفادة إلى أقصى حد، لأنهم يعرفون في قرارة أنفسهم، أنهم يومًا ما، سيلقون مصير بن علي نفسه». (ذكر، 33 عامًا، القصرين)

استنادًا إلى التحيزات الموّضحة في القسم المنهجي من هذا التقرير، لاحظنا أن تشكيلة المجموعات، بما في ذلك من حيث المشاركة النقابية أو السياسية، قد أثرت بشكل كبير على تصوّر الحياة العامة وتقييم أدائها. ولنا في بلدية حاجب العيون التي ينتمي نصف أفراد المجموعة المشاركة في مجموعة التركيز Z إلى الجمعية نفسها، المثال الحي والمعبر على هذا التحيز. وجدنا أن هذه المجموعة، تميل على سبيل المثال، بالإجماع نحو تبني التصور الإيجابي لدور الجمعيات. وبالمثل، قيام الجمعيات الشريكة، بتنظيم مجموعات التركيز ودعوة الشركاء، قد أثر في إجابات المشاركين، المتعلقة بدور الجمعيات والمجتمع المدني عمومًا.

المثال الآخر المشار إليه أدناه يتعلق ببلدية فوسانة، حيث ضمت المجموعتين العديد من النشطاء النقابيين (أربعة من أصل 12 مشاركًا في مجموعة التركيز Y و3 من أصل 8 لمجموعة التركيز Z)، الأمر الذي قاد المجموعة إلى شبه إجماع، في تبني النظرة الإيجابية لدور النقابات العمالية. ومن المحتمل هنا، أن يميل المشاركون الذين ينظرون بشكل سلبي لدور النقابات العمالية، أو الذين لا يتبنون أي موقف واضح، إلى الانضمام إلى المجموعة، في نوع من الاصطفاف التلقائي أكثر منه عن قناعة حقيقية.

فرع 4: تصوّر الأحزاب السياسية

تُحمَل الشخصيات والأحزاب السياسية الوطنية المسؤولية الرئيسية عما آل إليه وضع البلاد من تدهور على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وداخل كل مجموعة من مجموعات التركيز، ذكر بعض المشاركين أسماء الأحزاب أو القادة السياسيين، بغية تحديد وإنصاف بعض الاستثناءات، ولكن لم يتمخض أي اتجاه محدد من تلك المناقشات.

«يستحيل تغيير أي شيء. الذين يمسكون بالمقاعد في السلطة، يحضروا ورثتهم، ليحلوا محلهم». (ذكر، 30 عامًا، حاجب العيون)

«لا أمل في تحسن الأمور. الشجارات بين النواب. حتى رئيس الدولة، تحوم حوله شكوك حول قدرته على تحقيق أشياء ملموسة لصالح البلاد». (أنثى، 22 عامًا، الشبيكة)

يبدو أن التقييم السلبي العام للحياة السياسية في تونس، مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بتقييم الأحزاب نفسها، من وجهة نظر جزء كبير من

المشاركين. وقد أبدى هؤلاء آراء قاطعة وبالغة الصرامة، بشأن الأطراف، بما في ذلك، اعتبارها، على سبيل المثال، غير متوافقة (في أدائها وأهدافها وعملها) مع مصالح البلد والسكان. وقد صرح معظم المستجيبين أنهم لم يصوتوا في 2019 في الانتخابات الوطنية (الرئاسية والتشريعية).

فرع 5: تصوّر الجمعيات

حظي الدور الذي قامت به الجمعيات بتقييم إيجابي شيئًا ما. اعتبر حوالي نصف المشاركين في كل مجموعة، الدور الذي اضطلعت به الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، دورًا مرضيًا، لا سيما في تنفيذ المشاريع الثقافية والبيئية والاجتماعية والخيرية.

«يُعتبر المجتمع المدني المكان الأنظف نسبيًا والمكان الذي يريد أفراده حقًا تغيير الأشياء. لقد انخرطتُ شخصيًا في المجتمع المدني منذ سن التاسعة، في مجال الثقافة. وأنا أميز بين الجهات المانحة، والمشروع، يريدون أشياء لكنهم ليسوا صارمين في مراقبة تنفيذها، من حقهم متابعة أين وكيف تنفق أموالهم أيضًا». (ذكر، 25 عامًا، القيروان)

لقد اتضح هنا التحيز المنهجي المبين أعلاه والذي يجد تفسيره في نمط تشكيلة المجموعات، التي تضم أساسًا نشطاء أو أعضاء أو متطوعين في جمعيات المجتمع المدني، حيث تؤكد تصريحات المشاركين الذين ينتمون إلى المجموعة Z عن توفر وقت فراغ معتبر في كثير من الأحيان أثناء فترات العطل المدرسية والجامعية، والاستفادة من قدر أكبر من المرونة طيلة أيامهم، مما يسمح لهم بسهولة أكبر بالمشاركة في الأنشطة النقابية والتطوعية.

لكن مع ذلك، طرح المشاركون أسئلة وأعربوا عن شكوك بشأن ديناميات عمل الجمعيات (التمويل، الروابط مع الأحزاب السياسية، إلخ).

«يمكننا تصنيف الجمعيات، وهذا يعتمد على انتمائها السياسي، والآن لم تعد هذه الجمعيات تتبع الأحزاب في تونس، بل أصبحت تتبع المنظمات الدولية، لا سيما من خلال التمويل. هناك جمعيات تريد المضي قدمًا وتقديم إضافات في الحياة العامة. لكن ثمة مشكلة في التمويل، والهدف والمشروع وكل شيء يعتمد على التمويل. الدولة لا تموّل الجمعيات، ولا التبرعات تغطي نفقاتها، هناك جهات مانحة، وبرامج محددة، وحريات فردية، كلها تتجه نحو ذلك، يجب أن نكون موضوعيين». (أنثى، 28 عامًا، القيروان)

«لدينا ما يقرب من 30 جمعية في فوسانة، اثنتان ناشطتان، وواحدة ‹تنشط بالطابع› (تعبير تونسي يعني أن عمل هذه الجمعيات يقتصر على ختم الوثائق دون نشاط حقيقي)، يضعون طوابعهم حتى دون قراءة النصوص، وفي الأخير، لديك 8 توقيعات، لكن دون أي شيء سواها. لا تنشط هذه الجمعيات بسبب نقص المال أو لأسباب شخصية. نجد أنفسنا مجبرين على أخذ صور عن الأعمال التي نقوم بها، لنبرهن على أننا نقوم فعلًا بما نصرح به من أعمال، وتبرير وجهة إنفاق الأموال التي نحصل عليها». (أنثى، 36 سنة، فوسانة)

فرع 6: التصوّرات النقابية

أحدثت مسألة دور النقابات العمالية انقسام أكبر في الآراء، حتى وإن امتنع العديد من المشاركين في كل مجموعة عن الإجابة والمشاركة في المناقشات. ونظرًا لوجود عدد كبير من النقابيين داخل مجموعتي Y وZ في فوسانة، على سبيل المثال، فقد رسخ التصوّر المهيمن الدور الاستراتيجي للنقابات العمالية في ضمان السلم الاجتماعي وحماية حقوق العمال والفئات الأكثر حرمانًا في مواجهة جماعات الضغط وأصحاب المصالح الوطنية (المعبر عنها غالبًا بطريقة جهوية).

«النقابات هي أفضل جهة فاعلة توضح لنا كيف ننظر إلى العالم، وكيف نقيّم الأمور من حولنا. وهنا يكمن الشيء الجميل في النقابات العمالية. لكن الجانب السلبي، هو الحواجز والفواصل المنشأة بين النقابات والعداء الموجود بين المجموعات المختلفة، أحيانًا حتى داخل الاتحاد العمالي نفسه». (ذكر، 22 عامًا، حاجب العيون، لا ينتمي لأي نقابة)

«قصة عظيمة. دور القيادة في العديد من الأشياء. لكن في الآونة الأخيرة، كان يتعين على النقابات الدفاع عن الشعب، لكنها لم تفعل، إنها غارقة في حالة من الهذيان مركزها المصلحة السياسية، لقد أصبح هذيانًا سياسيًا. فلا بد من جيل جديد من النقابيين لتغيير كل ذلك». (ذكر، 27 سنة، الشبيكة)

لكن لاحظنا مع ذلك، وخاصة ضمن المجموعات Z، عددًا من التدخلات التي تعبر عن نقص إلمامها بمفهوم النقابة وأهدافها وجهلها لاهتمام مثل هذه الأطراف الفاعلة في الحياة العامة.

في المجموعات الأخرى، التي تميزت بحضور ضعيف للنقابيين أو حتى غيابهم التام، كان تصوّر المشاركين، إزاء هذا القطاع أكثر سلبية: تم تحميل النقابات العمالية وبشكل رئيسي الاتحاد العام التونسي للشغل (UGTT) المسؤولية عن جزء كبير من حالة التردي السائدة في دواليب الإدارات والجامعات التونسية.

«لقد دمر الاتحاد العام التونسي للشغل تونس. تتم طريقة التوظيف من خلال نظام التوصية والتزكية، الأمر الذي يشجع على المحاباة، والاعتماد على المعارف، عند توظيف أفراد الأسرة وتعيين الموظفين من خلال شبكات علاقاتهم الخاصة (يوجد نوعان من العلاقات: العلاقات المباشرة، أي توظيف الأشخاص من قِبل أشخاص يعملون في المؤسسة نفسها أو بشكل غير مباشر من خلال سلسلة من العلاقات: معرفة شخص، يعرف بدوره شخصًا آخر يعمل في المؤسسة)، دون مراعاة كفاءتهم أو مؤهلاتهم المهنية، على سبيل المثال: عمِل والدي في الاتحاد العام التونسي للشغل، وتدخل لتوظيف عمي رغم عدم حصوله على أي مستوى تعليمي، وقد وظفني، وعملت في المؤسسة، أنا أيضًا، قبل أن أغادر المنصب بعد أن ترك والدي الاتحاد العام التونسي للشغل. إنهم يخدمون مصالحهم الخاصة، ليس إلا». (ذكر، 33 عامًا، القصرين)

فرع 7: تصوّر وسائل الإعلام

نالت وسائل الإعلام، من خلال مواقف مجموعات التركيز المختلفة، نصيبها من التقييم السلبي في معظمه. يُنظر إلى وسائل الإعلام الوطنية (القنوات التلفزيونية والإذاعية) على أنها متواطئة في الإخفاقات السياسية التي شهدتها البلاد، ويُقيّم أداؤها عمومًا على أنه يشكل حلقة في مسار المشكلة (الفساد والمحسوبية والتلاعب السياسي، وما إلى ذلك).

«تكشف وسائل الإعلام الكثير من الحقائق، وتميط اللثام عن الكثير من الأشياء، وتفضح حقيقة بعض الأشخاص، والسلوكيات. فالأشخاص الذين اعتقدنا أنهم جيدون، كشفت لنا وسائل الإعلام أنهم عكس ذلك. كنتُ أعتقد على سبيل المثال، أن البرلمان، شيء مهيب وراقي، بينما هو في الواقع مجرد هراء. لم نكن نتحدث من قبلُ عن مناطق البلاد، الآن تُظهر لنا وسائل الإعلام ذلك. تسمح لنا وسائل الإعلام بالتعبير عن أنفسنا. يمكننا الذهاب إلى محطات التلفزيون لانتقاد ذلك الرجل السياسي، أو الحديث عن وضع اجتماعي معين، أو عن الفقر المتفشي. هذا أمر جيد. لكن في تونس، تعمل وسائل الإعلام من أجل تحقيق مصالح محددة وتخدم مناطق بعينها دون غيرها. على سبيل المثال لا يسمح ببث موقفي على التلفاز إذا كان منتقدًا لصاحب القناة، أو لسياسي يمول هذه القناة أو حتى لمنطقته الأصلية». (أنثى، 31 سنة، فوسانة)

«وسائل الإعلام لا تنشر سوى المحتوى السلبي عن منطقة القصرين، ولا تتحدث إلا عن تفجيرات الألغام والقضايا الجنائية ... لكن هذه هي الحقيقة، لا يوجد شيء إيجابي يمكن نشره». (ذكر، 33 عامًا، القصرين)

في حين أشارت المجموعات من كلا الجيلين إلى شبكات التواصل الاجتماعي باعتبارها مصدر مهم للمعلومات. رغم التنبيه عن خطر التضليل، صرح العديد من المشاركين إلى أنهم يفضلون الحصول على المعلومات من المجموعات وصفحات الفيسبوك المحلية التي تمارس ما يشبه الصحافة المواطنية، لأن هذه الفضاءات أقرب إلى اهتماماتهم وأقل ميلاً لتشويه الواقع. وبالمثل، صرح العديد من المشاركين من كلتا المجموعتين أن التلفزيون، كونه وسيلة إعلامية جماعية، فغالبًا ما يتعذر عليهم الحصول عليها بمفردهم ومشاهدة ما يريدون بحرية.

«لا توجد وسائل إعلام في القصرين، بالمقابل هناك عدة صفحات على موقع فيسبوك تنشر بشكل يومي أخبار القصرين». (أنثى، 27 عامًا، القصرين)

«لكن القنوات تعمل على أشياء محددة. خلال مقابلات سياسية متلفزة، يأتون بسياسي من اليمين في مواجهة ثلاثة أو أربعة من الوسط أو اليساريين. يغلب على النقاش الطابع الأيديولوجي. لكن بالمقابل هناك وسائل بديلة، مثل فيسبوك وتويتر. وقد أنشأها أصحابها لتكون بمثابة بديل، طريق ثاني». (ذكر، 27 سنة، الشبيكة)

فرع 8: تصوّر الحركات الاجتماعية

لقد أثارت الحركات الاجتماعية ردود فعل قوية. نُظِم نشاط مجموعات التركيز المنشأة في إطار هذا المشروع، في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل 2021. تميزت هذه الفترة بتنظيم احتجاجات ليلية بين سكان الأحياء الشعبية والشرطة حول إحياء الذكرى السنوية للثورة في كانون الثاني/يناير، وقد أعقبت هذه المظاهرات، مظاهرات أخرى، خلال النهار، حشدت نشطاء شباب من الطبقات الوسطى بالعاصمة للمطالبة بالإفراج عن المتظاهرين من الأحياء الشعبية. وقد انضم العديد من النشطاء المثليين إلى هذه المظاهرات، تخللتها أنشطة ميزتها مشاهد فريدة من نوعها، عبارة عن مظاهر غير مسبوقة للاحتجاجات المعهودة في تونس (صور عناصر الشرطة وقد تم رشهم بالطلاء، فتيات شابات يضعن مساحيق التجميل بينما ينظرن إلى انعكاس صورهن على درع الشرطة، أو حتى التلويح بكلب صغير في وجه أفراد الشرطة، وما إلى ذلك)، وقد أثرت هذه المظاهرات الفريدة من نوعها تأثيرًا بليغًا على النفوس، وأثارت العديد من ردود الفعل على الإنترنت.

أثارت هذه المظاهرات، سواء الليلية منها أم النهارية، ردود فعل قوية إلى حد ما وسط المشاركين في مجموعات التركيز. أشار السؤال، وفق الصيغة التي قدمناها، إلى الحركات الاجتماعية بشكل عام. اتجهت محادثات المشاركين إما نحو المقارنة بين الحركات الاجتماعية المناضلة من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية أو من أجل التوظيف التي انضم إليها المشاركون في الندوات عبر الإنترنت وحركات العاصمة، أو باتجاه إدانة مباشرة للحركات الاجتماعية للعاصمة، والحركات الليلية في الأحياء الشعبية بسبب السرقات والنهب، والتظاهرات التي جرت في النهار، في وسط المدينة، بسبب «عدم احترامهم» للشرطة أو لطابعهم المساند صراحة للمثليين. في كلتا الحالتين، اعتُبرت الحركات الاجتماعية في العاصمة «عديمة الاحترام» من قِبل غالبية المشاركين من كلا الجيلين. الجدير بالاهتمام أن هذه الحركات التي جمعت بين الأشخاص الذين يعلنون صراحة أنهم مثليين أو الذين يدافعون عن تقنين بيع القنب، كان يُنظر إليها على أنها حركات خاصة بالعاصمة حصريًا. وهذا يعني أنه يُنظر إليها على أنها غير معنية بـ«المشاكل الحقيقية» التي تعاني منها البلاد، مثل البطالة أو هشاشة وضع المواطنين، وأن مشاكل هذه الفئات هي أيضًا خاصة بـ«منظومة قيم وأعراف» العاصمة والسواحل، التي تعتبر أكثر ليبرالية.

فيما يخص هذا الموضوع، إذا كان أفراد الجيل Y قد عبروا عن رفضهم لهذه السلوكيات، بالإجماع تقريبًا، يمكن مع ذلك موازنته بالتذكير بمدى وحشية قوات الشرطة في عهد بن علي. أما بالنسبة للجيل Z، كان الرفض أقوى، إلى حد اتخاذه صراحة طابعًا معاديًا للمثليين على سبيل المثال، لكن عوّض هذا الرفض المطلق، ارتفاع بعض الأصوات المدافعة عن حرية الأفراد في التظاهر كما تشاء وبالوضع الذي يناسبها.

«شاركتُ في العديد من الحركات الاجتماعية، ونمتُ خارج البيت وما إلى ذلك. لكن ما شهدناه مؤخرًا، يعبر عن مواقف عديمة الاحترام للغير، بما يحتويه من إهانات. هذه ليست مظاهرات، هذا هراء. ليس لديهم فكرة حول ما يريدونه». (ذكر، 22 عامًا، الشبيكة)

«إنهم لا يمثلوننا». (أنثى، 22 عامًا، الشبيكة)

«بالله عليك، هل يُعقل ما يجري، يطالبون بحرية استعمال وبيع الحشيش؟ ثم يخرجون مع كلابهم الصغيرة ويسبون رجال الشرطة؟ لدينا أناس جائعون في هذا البلد، في حين يريد هؤلاء تقنين الحشيش». (ذكر، 22 عامًا، الشبيكة)

«في زمن النظام القديم، كانت الحرية محدودة، لكن كان هناك احترام بين الناس. كان الشرطي على سبيل المثال، قبل ذلك، محل احترام، أليس كذلك؟ الآن، كلمته مقابل كلمة أي شخص آخر، وحتى عندما يسبون الشرطي، فلا يستطيع فعل أي شيء. آخر ما شهدناه، وسط سكان تونس العاصمة، «الغايت» (المثليون)، حيث وصلت بهم الجرأة إلى حد محاولة اقتحام مقر وزارة الداخلية، كيف تريد أن يكون رد فعل الشرطة؟ من الطبيعي إيقافهم، أليس كذلك؟ هل يحق لك، إذا حاولت الشرطة إيقافك، أن تتساءل لماذا لم يتركوك تقتحم الوزارة»، فمن الطبيعي أن» تدافع الشرطة عن مقرها. من الواضح أن مفهوم الحرية مبهم لديهم، إنهم يسيئون فهمه». (ذكر، 28 عامًا، الشبيكة)

فرع 9: تصوّر الفائدة من قيام ثورة جديدة

وفي ختام هذا القسم، طُرِح السؤال عما إذا كانت «ثورة جديدة» قد تحل كل المشاكل التي تواجه البلاد أو جزء منها على الأقل. هذا السؤال غالبًا ما تسبب في احتدام جدل حاد، أولاً حول مسألة ضرورة تعريف الثورة.

يعتبر العديد من المشاركين من كلا الجيلين أن الرابع عشر من كانون الثاني/يناير 2011 لم يشكل ثورة حقيقية من حيث أن النظام الديكتاتوري ومكوناته (الفساد والمحسوبية والجهوية) لم يختف أبدًا بل على العكس، قد امتد وجوده. وقد تمت الإشارة في الكثير من الأحيان، إلى تأثير الثورة من حيث عاملي الاستقرار والتنمية.

«ثورة جديدة لن تحل مشاكلنا. لقد رأينا في الأسابيع القليلة الماضية الآثار السلبية التي تسبب فيها المجرمون واللصوص، وبعد 34 يومًا، عدنا من جديد إلى الوضع الأولي. قيام ثورة أخرى قد يدمر الدولة برمتها.» (ذكر، 24 عامًا، حاجب العيون)

«لا يمكننا حقًا معرفة ما إذا كان الوضع سيتحسن. إنه أمرٌ مفتوح على كل الاحتمالات.» (أنثى، 18 عامًا، حاجب العيون)

«ردا على مُشارِك آخر قال بأننا نقوم بثورة ضد شيء ما، نقول الآن نحن بحاجة إلى ثورة من أجل شيء ما. لدينا فترة زمنية بين الثورة والآن تمكننا من التقييم، وقد تعلم الشباب خلالها أن هناك نقابات في الكليات، وتعلموا كيف ينشطون في المجتمع المدني وعلى مستوى الحياة العامة، ومن ثم، فإننا نعرف الآن ما هي الأولويات إذا كنا نريد قلب الطاولة. لقد اكتسب الشباب أسلوبًا دبلوماسيًا في النقاش، وأصبحوا يعرفون ما يريدونه ويسعون إلى تحقيقه. إذا كان لا بد من قلب الطاولة هذه المرة، سيكون ذلك بطريقة مدروسة للغاية. أشعر أن هذا أمر يجب أن يحدث، وسيحدث حتمًا وسيكون إيجابيًا للغاية». (أنثى، 22 عامًا، القيروان)

القسم 3: القيم والتطلعات

هذا القسم يوّجه النقاش حول المبادئ والقيم التي يعتبر الشباب من الجيلين وفي البلديات الست، أنها موجودة فعلًا أو يجب أن تكون موجودة في الفضاء العام التونسي. هذه المسائل تدفع المشاركين إلى التساؤل حول المشهد العام في البلاد، ليس من خلال الجهات الفاعلة، وإنما من زاوية الرموز التي تتجسد فيها أو تفتقر إليها.

سجلنا أوجه التشابه فيما يتعلق بالطبيعة الملموسة للديمقراطية في الحياة اليومية للمواطنين (المناقشات وسط أفراد العائلة أو بين الأصدقاء) التي تترسخ بشكل خاص على الشبكات الاجتماعية. وقد أشارت المجموعتان في البلديات الست أيضًا إلى القيم نفسها (الاحترام والمساواة والعدالة والأخلاق) باعتبارها ضرورية لتحسين البيئة المعيشية والأوضاع السياسية في البلاد.

فرع 10: ممارسة الديمقراطية

ردًا على السؤال حول ما إذا كانت الديمقراطية كمفهوم، تمارَس على أساس يومي من قِبل المشاركين، كانت غالبية الإجابات سلبية. يعتبر العديد من المشاركين أن المفهوم في ذاته يظل غامضًا ولا يتجسد عمليًا، في أي ممارسة يومية، حسب رأيهم.

بالنسبة لجزء آخر من المجموعات، بصرف النظر عن الأجيال، تترسخ ممارسة الديمقراطية عمومًا في المناقشات السياسية مع العائلة (حول البرامج التلفزيونية) والأصدقاء (في المقاهي بالنسبة للمشاركين الذكور أو على الشبكات الاجتماعية). أضيفت إشارة أخرى، حول الانتخابات باعتبارها علامة إيجابية على الديمقراطية ولكن سرعان ما أحيطت هذه الانتخابات بالريب والتقليل من شأنها، من خلال لوم الأحزاب والمرشحين على اللجوء إلى الناخبين فقط في مناسبات الاقتراع (كل خمس سنوات) وتجاهلهم كليًا حتى الموعد الانتخابي المقبل.

«نتحدث فيما بيننا عن الديمقراطية طول الوقت لأن لدينا فردًا في العائلة مهتمًا بالموضوع». (أنثى، 21 عامًا، فوسانة)

«والدتي تسب الذين انتخبوا قيس سعيد. أصبحنا نتشاجر طول الوقت في البيت». (أنثى، 18 عامًا، مجاز الباب)

«الآن الأمور أفضل. حرية التعبير مهمة جدًا بالنسبة لي. أشعر الآن وكأنني تناولتُ وجبة دسمة من الكسكس بلحم الضأن. ذات مرة (في عهد النظام القديم)، وفي إطار دورة تدريب مهني، تعرضتُ للضرب المبرح لمجرد دفاعي عن صدام حسين. من وجهة نظري، فإن إخواننا العرب يحسدوننا على حرية التعبير هذه، هذه النعمة ما شاء الله. عندما أزور الجزائر، أدرك أننا نتجاوزهم بكثير. صحيح أن بطوننا ليست ممتلئة مثلما نرغب، لكن الأمر الجيد هو أننا نشعر في أعماق أنفسنا أننا أحرارًا. فيما يخص الديمقراطية والدولة، نلاحظ أن الدولة غائبة هنا. يعطوننا القليل من الزراعة، طريق من هنا أو طريقان، محكمة، شيء من المستشفى والشرطة وهذا كل شيء. لكن الدولة غائبة تمامًا. ما يحز في نفسي ويؤلمني هو أنهم في وسائل الإعلام، يتوّجهون إلى شارع الحبيب بورقيبة (الشارع

الرئيسي في تونس) ويتحدثون باسم كل الناس. إنهم يختلفون عنا بنسبة 180 درجة! بالنسبة لمؤسسة «سيغما للاستشارة» (مركز لمسح الآراء) لماذا لا يأتون إلينا؟ لماذا يهمشوننا؟ آرائنا لا تهمهم بتاتًا. من الواضح أن آراءنا ليست جيدة بما يكفي، على ما يبدو لبثها في قنوات التلفزيون». (ذكر، 35 عامًا، فوسانة)

لاحظنا أيضًا أن جميع المشاركين تقريبًا من كافة الأجيال لم يتمكنوا من الوصول إلى مفهوم الديمقراطية خلال مراحل التعليم المدرسي أو الجامعي. اعترف البعض أن دورات التربية المدنية التي تحصلوا عليها طيلة مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والتي شكلت جزءًا لا يتجزأ من البرامج التعليمية، كانت أول اتصال لهم بمفهوم الديمقراطية، دون أن يشكل ذلك أساسًا كافيًا للإحاطة بها واستيعاب جوانبها المختلفة.

«آخر مرة رأيتُ فيها ذلك كان في المدرسة الثانوية، من خلال فصول التربية المدنية التي اختفت قبل البكالوريا مباشرة، في حين كانت جد مهمة، خاصة وأن هذا هو العمر تحديدًا الذي نحتاج فيه إلى معرفة ذلك». (أنثى، 24 عامًا، حاجب العيون)

90 ٪ من أفراد هذا الجيل عاشوا ودرسوا في ظل نظام بن علي السابق. في ذلك الحين، كانت السياسة ممنوعة في المدارس (ذكر، 21 عامًا، القصرين)

فرع 11: تصور القيم اللازمة للساحة العامة

عند سؤالهم عن القيم التي يجب أن تهيمن على الساحة العامة اليوم، أتيحت الفرصة لجميع المشاركين لذكر القيمة أو القيم الرئيسية.

بين كل المجموعات، من الجدير بالملاحظة تكرار «إضفاء الطابع الأخلاقي» على الفضاء العام. يرتبط هذا المفهوم غالبًا بمفهوم الاحترام والارتباط بالغير وكذا بالمؤسسات.

في الواقع، ودون أن ينجح أي شخص في تحديد معنى إضفاء الطابع الأخلاقي بالضبط، يربط العديد من المشاركين الوضع السلبي العام للبلد بغياب الأخلاق ليس فقط لدى السياسيين والشخصيات العامة بل لدى كافة الأطراف الفاعلة الوطنية والمحلية. من التعليقات المختلفة التي تم جمعها، يبدو أن الشباب يتفقون على أن إضفاء الطابع الأخلاقي يشمل محاربة الفساد، والقضاء على الوعود السياسية الكاذبة، وممارسة التسامح مع الأفكار المناوئة. كما حدد جزء لا يستهان به من المجموعات الممارسة الأكثر صرامة لتعاليم الإسلام كعنصر يضفي الطابع الأخلاقي.

ومع ذلك، فقد ذكر المشاركون من المجموعات Z في البلديات المختلفة في كثير من الأحيان قيم العدالة والمساواة بين جميع المواطنين، وقد ربطوا ذلك بتوزيع أفضل للثروات، والوصول الأكثر توازناً إلى الخدمات والمزايا.

«العدل. بدءًا من الأسرة، البنات والصبيان، وكبار السن والشباب. تبدأ العدالة بنواة الأسرة ثم تمتد إلى المجتمع. الشرطة غير عادلة: إذا كنت زميلًا، أو لك علاقة بالشرطة أو الجيش (ابن فلان ...)، فسيسمحون لك بالمرور. أما إذا كنت «شخصًا عاديًا» فسوف يفرضون عليك غرامة. حتى أولئك الذين يريدون استغلال الدين لأغراض غير عادلة، يعلم الله أنهم مخطئون وأن العدل يسبق الدين، وأن العدل هو الدين» (ذكر، 27 سنة، الشبيكة)

«حب الوطن. الجميع يركضون وراء مصالحهم الخاصة. لم يعد هناك احترام ولا رحمة ولا شفقة. لقد تحدث الإمام في هذا الشأن يوم الجمعة. لم يعد الناس يتعاطفون مع بعضهم البعض. قست القلوب. عندما ترى شخصًا محتاج، لا تهتم». (ذكر، 22 سنة، الشبيكة)

لقد سمحت لنا هذه المسائل بتحديد أن التنشئة الاجتماعية (المناقشات مع العائلة أو الأصدقاء، وشبكات التواصل الاجتماعي، والتفاعلات الاجتماعية) هي أول ناقل لقيم التعلم والديمقراطية، أكثر بكثير مما تفعله المدرسة أو الجامعة. كنا نتوقع الاختلافات في هذا المستوى بين الجيلين Y (الذين أتمّوا تعليمهم قبل 2011) وZ (الذين أتمّوا تعليمهم بعد 2011). ومع ذلك، يبدو أن البرامج المرتبطة بالديمقراطية (التربية المدنية والفلسفة واللغات) قد تغيرت قليلاً أو لم تتغير على الإطلاق في محتواها وفي تأثيرها على التلاميذ مع بداية الثورة.

فرع 12: النجاح الديمقراطي والالتزام

في هذا القسم من الاستبيان، طُلب من المشاركين تحديد المجالات ذات الأولوية بالنسبة للتحول الديمقراطي. غطت الردود مجموعة واسعة جدًا من الأولويات التي تتراوح بين الإصلاحات المؤسسية (إنشاء المحكمة الدستورية، تطبيق الدستور أو تعديله، سحب القوانين، التغييرات البرلمانية، تغيير الحكومة، إلخ)، إلى المسائل الاقتصادية (الإصلاحات الاقتصادية، تشجيع ريادة الأعمال، والاستثمار العام والأجنبي، وما إلى ذلك)، أو مكافحة الفساد والاقتصاد الموازي (مزيد من السيطرة على العقود العامة، ومكافحة الفساد الصغير، والسيطرة على الواردات غير القانونية، وما إلى ذلك).

عنصر مركزي آخر في المناقشات حول موضوع الأولويات هي التوعية التي تم استحضارها بطريقة منهجية والإشارة إلى فكرة وجود فجوات كبيرة من حيث فهم القضايا والديناميكيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الحالية. وبحسب المشاركين، فإن هذا يتعلق بجميع الأطراف السياسية الفاعلة (القادة والأحزاب) والأطراف المدنية (الجمعيات والنقابات) ووسائل الإعلام، بل أيضًا السكان.

أخيرًا، كان هذا السؤال أيضًا مناسبة للمشاركين لطرح حلول متطرفة في بعض الأحيان، مثل الحل النهائي للبرلمان، أو استقالة الطبقة السياسية بأكملها أو حظر التحدث علنًا لمعظم قادة الأحزاب السياسية الحاليين. من المثير للاهتمام دراسة هذه الاستجابات من حيث كونها مؤشر على الإحباطات التي يشعر بها المرء بسبب الأزمات السياسية أو الاجتماعية المختلفة في البلاد.

يُنظر إلى الأخيرة على أنها ذات تأثير خطير بشكل متزايد وفي الوقت نفسه أقل تمتعًا بالملاءة من قِبل القادة الحاليين. إن الإشارة إلى الحاجة إلى السماح للشباب بتولي زمام الأمور قد ذُكرت في كثير من الأحيان دون أن تتشكل في مقترحات ملموسة للعمل العام المشترك.

«يجب إلغاء النظام البرلماني. لا يمكن أن يكون في السفينة إلا قبطان واحد، الآخرون يمكن أن يكونوا معارضين. يجب أن تعود المهارات إلى تونس ويجب علينا تسهيل عودتهم حتى يتمكنوا من الاستثمار وإنشاء الشركات الناشئة. على سبيل المثال، خلال جائحة كورونا، أخذت الدول الأوروبية ممرضينا. لقد أخذوهم ولم يكن يسعنا إلا أن نقف كمتفرجين على هذا الوضع». (أنثى، 26 سنة، الشبيكة).

«ستعمل المحكمة الدستورية على تحسين الثورة. مكافحة الإفلات من العقاب والمصالحة. محاربة الإفلات من العقاب قبل المصالحة. قانون العقود العامة». (أنثى، 28 سنة، القيروان).

القسم 4: توقعات السياسات العامة وتصور الخدمات

لقد وقع الاختيار في هذا القسم على طرح أربعة جوانب من الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمناقشة: التوظيف (المصاغ من خلال المستقبل الاجتماعي والمهني)، الصحة (التي تتمحور حول الخدمات الطبية والاستشفائية)، والتعليم (بما في ذلك تقييم المسار المدرسي والجامعي) والنقل (تلبية الاحتياجات اليومية للمشاركين).

تم تحديد هذه المحاور الأربعة على أنها أهم محاور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والأكثر فائدة لقياس تصور الشباب ومنظورهم والخدمات التي تقدمها الدولة (أو التي من المفترض أن تقدمها). يتناول هذا القسم حقائق الحياة اليومية وتقييم الشباب من كلا المجموعتين Y و Z لحالة البنية التحتية في بلديتهم أو منطقتهم.

تشير نتائج البحث الأولى إلى الطبيعة المتشائمة للجيل Y فيما يتعلق بمستقبلهم الاجتماعي والمهني، وهو طابع أقل حضوراً بين الجيل Z. كما لاحظنا وجود اتجاه عام بين المشاركين لرفض فكرة الالتحاق بالخدمة العامة والاستقرار في منصب سيحتفظون به مدى الحياة. وبالتالي، يبدو أن ريادة الأعمال والقطاع الخاص (مشروع خاص أو عمل مأجور) يجتذب مزيد من المشاركين من كلا الجيلين. فيما يتعلق بمسألة الهجرة، كنا نتوقع إجماعًا على الإجابات التي تميل نحو مغادرة البلاد، ولكن في الواقع أثبتت المجموعات أنها أكثر توازناً وأن المناقشات مكثفة حول هذا الموضوع. أخيرًا، فيما يخص مفهوم تصور الخدمات، ظهر إجماع حول الحالة المؤسفة لقطاع الصحة. تم تقديم إجابات أكثر دقة حول نظام التعليم. وأخيراً وليس آخرًا، تم الحكم على مسألة النقل سلبياً من قِبل كل مجموعات فوسانة والقصرين، وبشكل إيجابي من قِبل المجموعات الأخرى، مما يدل على انعزال المنطقة عن بقية البلاد.

فرع 13: المستقبل الاجتماعي المهني

يُستشَف من مختلف التدخلات أن المشاركين من كلا المجموعتين متفقون حول الوضعية الحرجة السائدة في سوق العمل في تونس (صعوبات الحصول على مناصب شغل، الفارق الصارخ بين برامج الدورات الجامعية ومتطلبات السوق، الأجور المتدنية في القطاعين العام والخاص، وما إلى ذلك). بالنسبة للمستقبل الاجتماعي والمهني، ثمة اتجاه عام يشمل المجموعات المختلفة، يشير إلى أن المستجيبين من المجموعة Y أكثر تشاؤمًا أو إحباطًا بشأن مستقبلهم المهني مقارنة بالمجموعة Z: تجدر الإشارة إلى ورود عبارة «جيل تم التضحية به» عدة مرات، ربما بسبب ذلك أن المستجيبين من المجموعة Y يوجدون حاليًا في سوق العمل أو يشغلون بالفعل منصبًا، بينما لا يزال جميع المشاركين في المجموعة Z تقريبًا يستأنفون دراستهم في الجامعة أو المدرسة الثانوية.

«أنا جد متشائم. في تونس، نحن في دولة غير ديمقراطية، ليس هناك هيبة للدولة: في العديد من القطاعات، نجد أشياء مذكورة في الجريدة الرسمية دون أن تتحقق قط في الحياة اليومية أو يتم تنفيذها على أرض الواقع. وبمجرد أن تتغير الحكومة، كل شيء يصير في خبر كان. لو كنا دولة ديمقراطية، لكانت هناك عدالة اجتماعية. الخدمة العامة تشكل جوهر هذه العدالة الاجتماعية. الاتفاقات لا تُحْترم. إننا نعيش في دولة لا تحترم شعبها، خاصة الشباب». (ذكر، 36 سنة، فوسانة)

«أنا متفائل لأنني ما زلتُ شابًا. أريد أن أنشئ مقهى إنترنت،[1] أريد أن أنخرط في الأنشطة المسرحية. كدتُ أن أوقع عقدًا لكن للأسف الظروف حالت دون ذلك. شاركتُ في تصوير فيلم مع نوري بوزيد [مخرج تونسي مشهور] يمكن القول إنني أصبحت محترفًا، أعمل مع الجمعيات. عندما أحصل على شهادة البكالوريا سأدرس المسرح، وحتى إذا لم أجد وظيفة عمل يمكنني أن أدَرِس المسرح في دار الثقافة. لن أتوقف عن السعي لتحقيق هدفي». (ذكر، 20 عامًا، الشبيكة)

«أنا متفائلة، لن أنتظر بلوغ سن العشرين لأفكر في مستقبلي. أنا الآن في الثامنة عشر من العمر، وأعلم أن المجتمع لن يساعدني، ولهذا السبب سأبذل قصارى جهدي لتحقيق ما أصبو إليه. أمارس غناء السْلام. لقد سبق أن دفعوا لي مبلغًا مقابل أداء السْلام. آخذ معي جميع عناوين اتصالاتي عندما أذهب إلى مقابلة». (أنثى، 18 عامًا، مجاز الباب)

تُشكل البطالة بلا شك الموضوع الأكثر تداولاً في المناقشات القائمة حول المستقبل الاجتماعي والمهني، لكن يمكننا استشعار تشكُل اتجاه واضح داخل كل مجموعة: لم تعد مشكلة التوظيف تتعلق فقط بالعثور على منصب عمل، أو الظفر به، بل أصبحت تشمل الآن مسألة الأجور وضرورة توفر ظروف عمل مقبولة. يُنظر إلى هذين العنصرين باعتبارهما الأسس لحياة كريمة، التي لم تعد، وفقًا للمستجيبين، قابلة للتحقيق في الظروف الحالية سواء في القطاع العام أم القطاع الخاص (قطاع المشاريع، التوظيف في المؤسسات، إلخ).

«أنا مثل [المشارك الآخر]، اشتغل أستاذ رياضة، لكن لا يمكنني الاعتماد فقط على الوظيفة العمومية، أريد الاستمرار في الزراعة. تحرك، اعملْ، ما تبقاش برك (ما يعني باللهجة التونسية: شَمِّر عن سواعدك، انشطْ، لا تبقى خاملًا).» (ذكر، 23 سنة، فوسانة)

«أريد أن أتحدث عن الوضع بشكل عام. في القطاع العام، بنسبة 90٪ أو حتى 95٪ من الحالات، لا بد من معرفة شخصية ما لتحصل على وظيفة، «المعارف». وهذا حتى في مسابقات التوظيف. عندما تستشير الأطباء والمهندسين، النخبة بعبارة أخرى، أي كل الذين عايشوا أوضاعًا وأحداثًا مهمة، فإنهم ينصحونك بالمغادرة، مغادرة البلاد. لن تجد كرامتك هنا ولن تجد من يستمع إليك. وحتى الشخص الذي يدرس في الخارج ويعود ليقيم مشروعًا، سيعض

1 مشروع تجاري خاص، يقدم لزبائنه خدمة الإنترنت مقابل أجر. وكان هذا النوع من المشاريع رائجًا في جميع أنحاء البلاد قبل تعميم الوصول إلى شبكة WiFi في المنازل، ورغم ذلك، تظل مقاهي الإنترنت موجودة في مناطق معينة، خاصة التي تعاني من ضعف أو رداءة الاتصال بشبكة الإنترنت.

على أصابعه من شدة الندم». (ذكر، 26 سنة، الشبيكة)

«في قطاع الإدارة العامة. في القطاع الخاص، تتعرض للاستغلال من حيث الوقت والأجرة على حد سواء». (أنثى، 25 عامًا، فوسانة)

أثار العديد من المشاركين في فوسانة وحاجب العيون أو حتى مجاز الباب، مسألة مشاريع الأعمال الحرة التي تحدثت عنها الحكومات المختلفة باعتبارها الحل لمواجهة شح أو انعدام فرص العمل في قطاع التوظيف العمومي دون أن تنخرط الدولة انخراطًا فعليًا أو المساهمة حقًا في بلورة هذه المبادرة (استمرار الإجراءات الإدارية الغامضة، الفساد، البيروقراطية، ومشاكل التمويل، وما إلى ذلك).

«كلا، أنا متفائل، توجد العديد من الفرص. ما عليك إلا أن تثق في ذلك، وأن تبدأ بما هو متاح أمامك، دون أن تنتظر أي شيء من أي شخص. هناك من بدأ عمله في بيع الطماطم في عربات صغيرة وأصبحوا الآن أثرياء. عندما تحدثتُ عن 4 آلاف دينار، فقلتُ ذلك، مع يقيني بما أتحدث عنه، أجريتُ الكثير من المسابقات دون أي نتائج، وعُرض عليّ أن أدفع مبلغًا من المال مقابل النجاح في تلك المسابقات». (ذكر، 30 عامًا، القصرين)

فرع 14: المستقبل والهجرة

ودائمًا فيما يتعلق بالمستقبل الاجتماعي والمهني، تشكل مسألة السفر إلى الخارج واحدة من أهم نقاط الانقسام في المناقشات داخل كل مجموعة. وحول السؤال لمعرفة ما «إذا جاءت أمامك، صباح الغد، فرصة جادة للسفر إلى الخارج في ظروف منظمة تصون كرامتك (للسفر والعمل)، هل ستنتهز هذه الفرصة؟» تباينت الإجابات بشكل كبير من مجموعة إلى أخرى.

يميل غالبية المستجيبين من مجموعات Y إلى الإجابة بالإيجاب على هذا السؤال، مع تأكيدهم على الصعوبات الاقتصادية في البلاد (البطالة، والعوائق المالية والإدارية، والاستثمارات، وما إلى ذلك) والصعوبات الاجتماعية (التمييز، والفساد، وغير ذلك).

«لا يوجد أي شيء جيد في تونس، لا يحظى الإنسان بالتقدير الذي يستحق. الذين هم أقل شأنا منك وأدنى مستوى منك هم من يملكون السلطة، ويضعون العراقيل في طريقك، وغيرها من المشاكل. سأغادر دون تردد، وعيناي مغمضتان، وأعتقد أنني لن أعود قبل أن أحقق مشروع خاص بي، وعندئذ سأشارك في المجتمع المدني، وسأساعد الناس». (أنثى، 26 عامًا، الشبيكة)

«أنا أشجع ‹الحرْقة› (الهجرة الخطيرة بالطرق غير الشرعية)، فمن يريد المغادرة يقول لك لا يمكنني العيش في تونس. الناس يريدون العيش بكرامة، يريدون العمل، يريدون المال. كان يجب طرح السؤال بشكل مختلف. لماذا تريد مغادرة البلاد؟ لا أحد يريد مغادرة تونس. أتيحت لي الفرصة للمغادرة، لكن، نظرًا للأمل والتفاؤل الذي كان يملأ قلبي، لم أغادر. الناس يريدون العمل، حتى ولو كان مقابل أجرة متواضعة، يريدون دخلاً منتظمًا». (ذكر، 33 سنة، فوسانة)

تبدو أجوبة المشاركين من المجموعة Z أكثر تباينًا: نصف كل مجموعة يتفق مع الحجة المذكورة أعلاه، والنصف الآخر يرى مستقبلاً أكثر استقرارًا وإشراقًا في تونس. يشير هؤلاء أيضًا إلى عنصر آخر يبررون به موقفهم، ويتعلق بالروابط (الثقافية، والعائلية، وغيرها) بالبلد، باعتبارها سبب رفضهم مغادرة البلد. ونجد أيضًا ضمن الإجابات، استثناءات قليلة من الرسائل المتفائلة (إمكانية بناء مستقبل اقتصادي واجتماعي ومهني متين) بين أفراد كل مجموعة تقريبًا من الجيلين.

«توجد فرص عمل في تونس، أنا شخصيًا أعمل في المجال الثقافي، هناك الكثير من عروض العمل، لكن الناس لا يريدون العمل، يريدون معرفة الراتب قبل معرفة أي شيء آخر. فلا بد من التحلي بالصبر، الناس يرفعون كثيرًا سقف توقعاتهم وتطلعاتهم.» (أنثى، 22 عامًا، القيروان)

«استعملتُ الاثنين، ‹ذراعك يا عالف› (عبارة باللهجة التونسية تعني أنه يجب على كل شخص أن يكافح بمفرده دون انتظار شيء من غيره من أجل النجاح). إذا تمكنتَ من النجاح في تونس، يمكنك إذن النجاح في الخارج. في الخارج، يتعين عليك التحرك وبذل الجهود للحصول على عمل، لكسب لقمة العيش. والشيء نفسه ممكن في تونس. إذا قمنا بمقارنة بين تونس والخارج، وفي الوضع نفسه، أفضل البقاء في تونس. الحياة ليست وردية في الخارج، هنا في تونس على الأقل، إذا سارت الأمور بشكل سيء، فلديك أشخاص يحمونك، يسندون ظهرك». (ذكر، 22 عامًا، الشبيكة)

يبدو أن ممارسة سوق العمل، سواء في الخدمة العامة أم في العمل المأجور وريادة الأعمال في القطاع الخاص، تواجه المشاركين من الجيل Y باستحالة أو عدم القدرة على تحقيق ذاتهم. على الرغم من حقيقة أن الاستبيان لم يغط هذا الموضوع، يبدو أن جزءًا كبيرًا من هؤلاء المشاركين من المجموعة Y تم دفعهم إلى الخارج بسبب خيبة الأمل من الحقائق الاجتماعية والاقتصادية لبيئتهم المباشرة، وخيبة الأمل التي يبدو أنها لم تختبر بالضرورة بعد من المشاركين من المجموعة Z.

فرع 15: الشباب والصحة

فيما يتعلق بالخدمات الصحية، فإن شبه الإجماع بين جميع الفئات من جميع الأجيال يشير إلى تقييم سلبي للنظام الصحي. ويشار بشكل خاص إلى بُعد الهياكل الصحية (خاصة المستشفيات والمستشفيات الجامعية)، وضعف البنية التحتية (خراب المراكز الصحية الأساسية، ونقص المعدات المناسبة، وما إلى ذلك)، نقص الموارد البشرية المؤهلة (أطباء، متخصصون، ممرضين، عمال مؤهلون، إلخ)، صعوبة الوصول إلى الرعاية (علاج الأمراض المزمنة، الأدوية، إلخ) وصعوبة العلاقات الإنسانية (المعاملة المهينة من قِبل طاقم المستشفى، الإجراءات الإدارية والبيروقراطية، إلخ).

«أنا مراقبة لحالات الفساد في قطاع الصحة. فقد رأيت حالة المستشفيات، إنها كارثة، ذهبت إلى الكثير من المستشفيات في كل مكان. الأطباء لا يمتلكون أي وسائل حماية. يتساءل الناس عن سبب وقوع كثير من الوفيات وكل ذلك، لكن الحكومة لم تقدم شيئًا، ولم تفعل شيئًا». (أنثى، 22 سنة، القيروان)

«لقد اختفت أدوية علاج الأعصاب، والرضع يموتون. إنه خطأ الأطباء، إذا أعطيت رشوة فلا بأس، إذا لم تقدم أي شيء فإنهم لا يهتمون لأمرك». (أنثى، 18 سنة، مجاز الباب).
«ليس لدينا شيء، لدينا مصلحة طب أسنان، لدينا طبيبان للطوارئ، ليس لدينا قسم للأمومة. لقد حصلنا على قسم المساعدة الطبية الطارئة، بعد إضراب عام استمر ثلاثة أيام. حصلنا على هذا القسم منذ سنة 2016، لكن لا يوجد طاقم عمل خاص به. كان لدينا مدير مستشفى أجرى دراسة عن الحوادث على الأشخاص الذين يأتون إلى المستشفى، ثم قال إنه يحتاج

إلى مزيد من الأطباء والمعدات، فتم نقله من منصبه على الفور». (أنثى، 29 سنة، حاجب العيون)

ذكر العديد من المشاركين من كلا الجيلين وفي جميع البلديات أمثلة حديثة للحالات الحرجة في بيئتهم الأسرية، والتي تتطلب اللجوء إلى الهياكل الصحية. كل هذه القصص عادت إلى النواقص الحرجة والبدائل القليلة (السفر إلى تونس الكبرى أو الساحل للعلاج، توصيل الأدوية من الخارج، الفساد، إلخ) للتعامل مع هذه المواقف.

والمثال الأبرز بلا شك هو منطقة القصرين، حيث أشار المشاركون من مجموعات التركيز الأربع في مدينة القصرين وفوسانة إلى عدم وجود مستشفى عام مما يجبر السكان على السفر للحصول على الرعاية الأساسية، واللجوء إلى وسائل بديلة (الطب التقليدي، أطباء القطاع الخاص، إلخ) من أجل تلبية احتياجاتهم الصحية.

«لم تتغير الخدمات الصحية في بلدنا. موظف الاستقبال يعدّ حارسًا شخصيًا. مصلحة الاستعجالات: يستغرق الأمر 5 ساعات حتى يتم التكفل بك. يعتقدون أنه لا توجد إمكانيات، لكن هذا ليس عذرًا. أنت تقبل العمل في مؤسسة، حتى لو لم يكن هناك إمكانيات، فيجب عليك التدخل». (ذكر، 35 سنة، فوسانة)

«هناك امرأة تعرضت للإجهاض منذ 5 أيام، كانت تتألم. طلبت منها المستشفى شراء دواء Perfalgan من صيدلية خارجية حتى يتمكنوا من حقنها». (أنثى، 22 سنة، القصرين)

فرع 16: الشباب والتعليم

كان هذا القسم أيضًا فرصة لمناقشة تصور الشباب من كلا الجيلين فيما يتعلق بنظام التعليم. لقد علق المشاركون من الجيل Z أكثر على هذا الموضوع، لأنهم ما زالوا في الغالب يكملون مسارهم الدراسي في المدرسة الثانوية أو الجامعة، أو قد أتمّوا دراستهم مؤخرًا.

لقد دارت المناقشات حول المعلمين، وهم محور نظام التعليم، وتم سرد العديد من التجارب الشخصية (قصص عن معلمين مرتبطين جدًا بمهنتهم أو على العكس من ذلك غير مهتمين بهذه المهمة على الإطلاق، وقصص العنف اللفظي والجسدي، والدعم المتكيف مع الاحتياجات الخاصة، وما إلى ذلك). يُنظر إلى النظام ككل على أنه إيجابي ولكنه ينجرف نحو المستوى المتدني.

«إنها في الأساس قصة صراع بين الأجيال. توجد علوم تربوية لتدريب معلمي المدارس الابتدائية. ولكن كما هو الحال في جميع المجالات، فلا توجد علاقة بين الجانب النظري والتطبيقي. كبار السن يرفضون الابتكارات التربوية بينما نحن نعلم أشياء جديدة. الكثير من طرق التدريس الجديدة. إننا عالقون في نهج تربوي من الجيل الرابع بينما نحن في الجيل الثامن أو التاسع. يحاول الشباب من جيلي الخروج من دائرة المتعلمين. لقد أراد كبار السن تغيير بعض الأشياء لكننا لم نسمح لهم بذلك، فنحن متحمسون لأن هذا ما درسناه. أجادل كثيرًا مع مديري المدارس الذين يجسدون الجيل السابق. أفعل كل شيء بالمسرح لتعليم الطلاب، ويجادلني المدير كل يوم بسبب ذلك، فهو من جيل الورقة والقلم». (أنثى، 22 سنة، القيروان).

«لديّ الكثير من التحفظات على نظام التعليم. فقد تمّ استيراده، بينما هم في الخارج، قد تخلوا عنه بالفعل. تعتمد المدرسة على نظام العمل المتسلسل الذي ينظم الفصل. هذا خطأ. نحن في عام 2021، لكن بالنظر إلى مستوى التعليم فإننا في عام 1960. عليك أن تختار المعلمين بعناية، فبعض المعلمين لا يقبلون أي برامج حديثة لتطوير مهاراتهم. عادةً ما يمنح المعلم مكافأة، ولا يتعين عليه تسجيل هذا. يشجع المعلمون في ألمانيا والدول المتقدمة الأطفال الذين يواجهون صعوبات، ويدفعونهم إلى الأمام. أما هنا فينعتك المعلم بالحمار، ويكون لهذا تأثير على عقلك الباطن». (ذكر، 31 سنة، القيروان)

وبالتالي، وخاصة بالنسبة للمشاركين من الجيل Y، فقد جعل النظام من الممكن تنشئة مواطنين واعين وتشكيل حراك اجتماعي للعديد من شرائح السكان. غالبًا ما يأخذون مثال تجربتهم الخاصة أو أقرانهم لاستخلاص هذا الاستنتاج وإدراك إمكانات الجيل Z بطريقة أكثر سلبية. ومع ذلك، فإن التصور يميل إلى التغيير عندما يركز التقييم على النظام الحالي الذي، وفقًا للمشاركين من الجيل نفسه، لم يعد يلبي احتياجات سوق العمل، ولا حتى الحاجة إلى تعليم الأصغر سنًا.

«زوجتي تعمل في مجال التعليم. أتذكر عندما كنت أذهب إلى المدرسة، مشيت مسافة 5 كيلومترات إلى المدرسة، وقاموا ببناء واحدة بعد ذلك، حيث كانت الدروس عبارة عن مستويين لكل فصل. حسنًا، لقد أخرجت هذه المدرسة بعض الأشخاص الطيبين. زوجتي تعمل، ولا تتقاضى أجرًا، ولا تمنحها الدولة شيئًا. أولياء أمور الأطفال الذين يدرسون معها يأخذونهم على دراجات ودراجات نارية. المدرسين يشترون لهم اللمجة. لا يوجد شيء في التعليم يسمح للطلاب بالدراسة والتخرج للعمل في مجالات جيدة. يريد الأطفال أن يصبحوا جنودًا لأنهم لا شيء. إنها منطقة ريفية، سواء أكنت مزارعًا أم جنديًا». (ذكر، 36 سنة، مجاز الباب)

طرح المشاركون في المجموعات Z من جملة أمور أخرى موضوع تعليم الصغار للمناقشة. وعلى الرغم من تراوح أعمارهم ما بين 18 و26 عامًا، فهم يرون أن القُصر/الأطفال حاليًا يفتقرون إلى التربية (فهم يتداولون الألفاظ غير اللائقة ويتبادلون الشتائم، ولديهم بوادر للانحراف، وما إلى ذلك). وهم يربطون ما بين هذا الوضع وبين انهيار البيئة المدرسية من جملة عوامل أخرى.

«أصبح التلاميذ يفتقرون لكافة القيم والمبادئ. وهم لا يسعون إلا للحصول على معدل متوسط. ضاعت الهيبة (احترام المؤسسة) في المدرسة؛ حتى أنهم لا يأخذون تحية العَلم على محمل الجد. وتقع المسؤولية هنا على كاهل وزارة التربية والتعليم. كما أنه لا توجد أندية لجعلهم واعين. إنهم ليسوا وطنيين، وتنقصهم الوطنية كما قالت [إحدى المشاركات الأخريات]. ويعاني التلاميذ من مشكلات نفسية، مما يؤثر في شخصيتهم». (أنثى، 19 عامًا، الشبيكة)

«إنهم يتحدثون عما يُسمى بالتعليم، لكن هذا مجرد هراء. ففي الدورات التدريبية التي تقدمها الدولة، يكون المعلمون عديمو النفع، والتدريب عديم الفائدة: كعامل لحام على متن قارب على سبيل المثال. لذلك فأنت تتوجه للقطاع الخاص، وهناك سواء ذهبت لحضور المحاضرات أم لم تذهب، فستنجح على أي حال. انتهى التعليم الحكومي تمامًا. حدث أن أهانني الناظر في مدرستي، فرددت عليه، ولم يعد أحد يقبلني في أي مدرسة بعد الآن». (ذكر، 19 عامًا، مجاز الباب)

فرع 17: الشباب والنقل

إن آخر العناصر التي تمت مناقشتها خلال هذا القسم هي رؤية المشاركين في مجموعات التركيز لخدمات النقل. وتباينت الردود تباينًا واسعًا بين البلديات المختلفة، بينما لم تتفاوت إلا قليلاً بين الجيلين الذين يقطنون المنطقة نفسها. وفي الواقع، في البلديات التي تعتبر مقار للمحافظات (كالقصرين والقيروان) أو المدن متوسطة الحجم (كمجاز الباب)، أشار المشاركون إلى حد كبير لسهولة النقل وتوافر خطوط الحافلات، حتى لو أشار غالبية من شاركوا في الاستطلاع إلى أنهم يفضلون وسائل النقل الخاصة (كسيارات الأجرة، وتأجير السيارات، إلخ).

«إن القصرين منطقة صغيرة، ويسهل التنقل فيها للغاية، إذ تتوافر سيارات الأجرة والمقعد بها لا يتعدى 500 مليم». (ذكر، 29 عامًا، القصرين)

«تناولتُ الجدولين، يمكنني القول، مقارنةً بالأماكن الأخرى، هنا على الأقل تترابط الأماكن فيما بينها وتتصل. وسائل النقل متوفرة، لكن الأمر يتوقف على جدول زمني محدد». (ذكر، 28 سنة، القيروان)

«عندما كنت أتنقل ذهابًا وإيابًا، كنت دائمًا ما أجد وسيلة من وسائل المواصلات». (ذكر، 22 عامًا، حاجب العيون)

وأشارت المجموعات الأخرى إلى صعوبات أكبر في التنقل عندما يتعلق الأمر بالذهاب للعمل أو لقضاء بعض الأمور المعيشية، ويعود السبب في ذلك لضعف الشبكات العامة والخاصة، لا سيما في المناطق الريفية (كفوسانة، الشبيكة، حاجب العيون). كما وُجهت أصابع الاتهام أيضًا لوسائل النقل بين المدن الكبرى، والتي اتصفت بالقصور؛ فهي لا تلتزم بأي قواعد سواء من حيث الدقة في المواعيد أم سبل الراحة. وكمثال على ذلك خط القطار الذي يربط تونس بالقصرين، والذي لم يتم استخدامه منذ أكثر من خمسة عشر عامًا، إذ ذُكر في القصرين نفسها وفي فوسانة كذلك للإشارة إلى تواطؤ السلطات وجزء من السكان (شركات النقل، سائقو الشاحنات، مؤجرو السيارات، سيارات الأجرة، إلخ) في تدهور الشبكات وفي الاعتداء على حرية الناس في التنقل.

«يعود مسقط رأسي لمنطقة ريفية ونقص البنية التحتية للطرق يزيد من صعوبة التنقل فيها. وهناك ضغط كبير على وسائل النقل العام، وتعتبر الأسعار مرتفعة نسبيًا مقارنة بالمحافظات الأخرى، وكثيرًا ما لا يتوافر لدينا المال الكافي للقيام بجميع المهام والمشتريات باستخدام سيارات الأجرة، فيكون لزامًا علينا التنقل سيرًا على الأقدام. ويصبح الأمر أسوأ بكثير خلال فترة العودة للمدارس أو في أوقات الأعياد». (أنثى، 28 عامًا، القصرين)

«النقل له ما له وعليه ما عليه (أي له جوانب إيجابية وأخرى سلبية)، وتوجد حاليًا مواصلات في المناطق الريفية. لكنها لا تتوافر بالقدر الكافي في وسط المدينة. كان علينا أن نستقل سيارتين من سيارات الأجرة هنا. فقد اتسعت المدينة. ونحن لا نمتلك المعلومات الصحيحة. ويظل الطلاب في انتظار الحافلات لوقت طويل، ويتغيبون عن المدرسة إذا فاتتهم الحافلة. وإذا ما مرض أحدهم في قرية ما بينما يهطل المطر، فلا يمكنك فعل أي شيء. كنا نستقل القطار في الماضي للسفر. وخلال الأعياد، للعودة من تونس، كان علينا إيجاد وساطة من بين معارفنا للعودة». (ذكر، 30 عامًا، حاجب العيون)

«تعد الشبيكة مكانًا استراتيجيًا. كان بوسعهم تخصيص حافلة للربط بين القيروان والشبيكة على أن تمر كل ساعتين. لكن مؤجري السيارات يرفضون، ويتعللون بقرب المسافة وبأن الكثير من الناس يسلكون هذا الطريق. بينما في أيام الإثنين والثلاثاء، يتواجد الناس بينما لا يتواجد مؤجرو السيارات. وفي فترة ما بعد الظهر، يتواجد مؤجرو السيارات بينما لا وجود للركاب. ولا فائدة تذكر حتى من الحديث عن الحافلات المدرسية». (ذكر، 24 سنة، الشبيكة)

وفي الأخير، أشار المشاركون في جميع البلديات للاختلافات بين مقاطعاتهم والمناطق الساحلية، ولا سيما فيما يتعلق بسهولة السفر وحرية التنقل باستخدام شبكات الحافلات المتطورة الحضرية وبين المدن، ووسائل النقل الريفية التي تحصل على عدد أكبر من التراخيص، وخطوط الترام والقطارات، إلخ. وغالبًا ما عاود هذا الجانب الخاص بالتوجه الإقليمي الظهور في المناقشات، ولا سيما خلال النقاشات التي دارت حول خدمات النقل.

«إنها قصة نجاحي في مجال النقل! استغرق ذهابي لتونس 5 ساعات. وليس لدينا سوى ثلاثة خطوط: القيروان وتونس وسوسة، وهي لا تكفي». (ذكر، 22 عامًا، حاجب العيون)

«لا وجود لوسائل النقل في مناطق تونس الريفية. بينما في سوسة والقيروان على سبيل المثال يمكنك التنقل بسهولة أكبر، هذا ليس عدلًا». (ذكر، 35 عامًا، القصرين)

خاتمة

وفي ختام هذا التقرير، لا بد من الإشارة لضرورة الاهتمام بتوثيق صوت الشباب في تونس على نحو مباشر، من خلال إتاحة الفرصة لهم للحديث وإعمال الفكر اللازم، دون محاولة التنظير أو التعامل معهم كموضع دراسة. فعلى عكس ما تريد الرومانسية العالمية اعتقاده، يشكل الشباب فئات عديدة ومتنوعة جدًا من السكان من الناحية الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية. لقد قوضت مجموعات التركيز التي نُظمت في إطار هذا البحث فكرة الجيلين «Y» و«Z». وعلى الرغم من توافر بعض نقاط التقاء معينة بالفعل، تميل غالبية المجموعات إلى الاتفاق أو الاختلاف على أساس العوامل الاجتماعية والاقتصادية بالأحرى بدلاً من العوامل التي تتعلق باختلاف الأجيال بصفة بحتة. وفي أعقاب العديد من المناقشات، استخلصنا موضوعين رئيسيين للعمل عليهما خلال المراحل التالية من المشروع. يتعلق الأول بفك العزلة عن المناطق. ولا سيما في القصرين، وكذلك أيضًا في القيروان، إذ ينقل شباب المجموعتين من الجنسين مشاعر سلبية فيما يتعلق بالبلد والوضع السياسي، لأنهم يعيشون بصعوبة تجربة العزلة الجغرافية (النقل الداخلي والدولي)، والثقافية (قلة الأنشطة الترفيهية) والاقتصادية (التهميش والفقر) التي تعاني منها الأقاليم التي يقطنونها.

كما يبدو الشباب من كلا الجيلين متفقين على أولويات العدالة والاحترام والمساواة والإصلاحات المؤسسية التي تشكل تحديات للبلاد. لكن ربما اتفق الشباب والشابات، أكثر من أي شيء آخر، على ضرورة أن يمنحهم رجال ونساء السياسة الأكبر سنًا المساحة اللازمة للعمل والتغيير.

مبادرة الإصلاح العربي

مبادرة الإصلاح العربي مؤسسة بحثية رائدة للبحوث الفكرية المستقلة، تقوم، وبشراكة مع خبراء من المنطقة العربية وخارجها، باقتراح برامج واقعية ومنبثقة عن المنطقة من أجل السعي إلى تحقيق تغيير ديمقراطي وعدالة اجتماعية. تقوم المبادرة بالأبحاث السياسية، وتحليل السياسات، وتقدم منبراً للأصوات المتميّزة وتلتزم في عملها بمبادئ الحرية والتعددية والمساواة بين الجنسين.

contact@arab-reform.net
باريس - بيروت - تونس